



منظمة المرأة العربية
Arab Women Organization

واقع المشروعات الاقتصادية الموجهة للمرأة في الجمهورية اليمنية

د/ عبدالقادر علي عبده البناء

باحث اقتصادي وسياسي بمركز الدراسات والبحوث اليمني
ومستشار اللجنة الوطنية للمرأة في الشؤون السياسية

1. مقدمة:

كان الدافع لإجراء هذا المسح، هو حرص منظمة المرأة العربية على أن تكون انطلاقها لتبني مشاريع وبرامج النهوض بأوضاع المرأة العربية في (13 بلد عربياً)، انطلاقاً كفوءة، تركز على قاعدة معلوماتية وخبرة عملية تساعد على ترتيب أولويات تدخلاتها، لتتم بشكل يؤمن سلامة وديمومة اختيار مشروعاتها من حيث: أهميتها، وضرورتها، ومدى انتشارها، وطبيعة المناطق والمجالات والفئات المستفيدة منها والداعمة لها ونوع الصعوبات التي اعترضتها، والخبرة المتراكمة طوال الفترات المنصرمة، إضافة إلى ما يمكن أن تتكشف من مجالات وآفاق للتعاون والتنسيق بين مختلف الدول، وفقاً لنوع وحجم الاهتمامات والخبرات المتراكمة لدى كل منها.

وسعيًا لبلوغ ذلك شرعت المنظمة بإجراء المسوحات الأربعة التي يشكل المجال الاقتصادي أحدها. وكانت ورشة العمل التمهيديّة المنعقدة في نوفمبر 2004م لتحديد الإطار المرجعي للمسح، قد خلصت إلى إيضاح وتوحيد لأهم المفاهيم والقضايا التي تم التعاطي معها أثناء المسح في مختلف البلدان. كما أقرت استمارة الاستبيان الموحدة والإطار العام والشروط المرجعية الكفيلة بتنظيم وتوحيد مسار المسح الميداني في جميع البلدان الممسوحة.

وعلى هذا الأساس شرع فريق المسح للمجال الاقتصادي في اليمن بممارسة مهامه الميدانية في مطلع شهر يناير 2005م، واستكمل إنجازها في منتصف شهر مايو 2005م. وخلال تلك الفترة تمكن الفريق من استكمال المسح الميداني لكافة العينات، التي قدمت بيانات ومعلومات أوصلتنا إلى نتائج جسدت صورة واضحة عن واقع التمكين الاقتصادي للمرأة في اليمن طوال السنوات العشر الأخيرة. لقد أظهرت نتائج المسح ما يكفي من الوقائع والمؤشرات المحددة لمجالات التمكين الاقتصادي للمرأة وللاتنشار الجغرافي للمشروعات وتواصلها الزمني، إضافة إلى الجهات المنفذة والممولة للمشروعات، وأوضاع الفئات المستهدفة.

ومن خلال رصد وتصنيف الأهداف التي تبنّتها المشروعات الممسوحة، وكذا أنشطتها وإنجازاتها الفعلية، تكشف خصائص هامة لمشروعات التمكين الاقتصادي للمرأة، التي أظهرت تنامياً تدريجياً، اتسع بشكل ملحوظ خلال الأعوام الأخيرة. أما التقييمات التي وردت حول نقاط القوة والضعف للمشروعات، وكذا التقديرات للمشروعات الأولى بالمواجهة مستقبلاً، فقد وفرت مادة هامة وأساسية للتقييم الموضوعي لمستوى أداء المشروعات ولمتطلبات تطويرها، مما ساعد على الوصول إلى الاستخلاصات والتوصيات الكفيلة بتحديد أولويات تحرك منظمة المرأة العربية لتبني المشروعات الأكثر حيوية وتعزيزاً لأوضاع المرأة العربية واحتياجاتها الاقتصادية.

2. خلفية عامة عن الاقتصاد والمرأة في الجمهورية اليمنية

2.1 بعض خصائص الوضع الاقتصادي الراهن :

وفقاً لآخر إحصاء سكاني أعلن منذ شهرين عن نتائجه الأولية، بلغ عدد السكان المقيمين (19.7) مليون نسمة تشكل الإناث منهم نسبة (49.2%)، ويتزايدون بمعدل نمو يقارب (3.02%). وفي عام 2003م بلغ معدل الخصوبة الكلية (6.2)، ومتوسط حجم الأسرة (7) أفراد، ويشكل سكان الريف حوالي (74%) من مجموع السكان، وتصل نسبة السكان ممن هم في سن (14) عاماً وأقل إلى حوالي (47%)، كما تصل نسبة الإعالة الحقيقية إلى (316.8) والإعالة الاقتصادية إلى (416.8).

ومن أبرز خصائص الاقتصاد اليمني، اعتماده المتزايد على القطاع النفطي، الذي قدرت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي عام 2003م بحوالي (32%) (وإنتاجه بحوالي 430 ألف برميل يوميا). أما بقية قطاعات الإنتاج السلعي غير النفطي، فلم تسهم مجتمعة إلا بحوالي (24%) من الناتج، منها (14.2%) حصة قطاع الزراعة والغابات والصيد، الذي يعتبر ثاني أكبر القطاعات إسهماً في الناتج المحلي الإجمالي. ومن الواضح أن تدني حصة القطاعات الإنتاجية ضمن بنية الاقتصاد الوطني يترتب عنه اعتماد أوسع على القطاعات الخدمية، التي بلغ إسهماً في الناتج المحلي عام 2003م نسبة تقارب (45%)، وربيعها تقريباً هي حصة الخدمات الحكومية وحدها.

ويتوافق هذه البنية مع معدلات نمو اقتصادي منخفضة، بالنظر للاحتياجات التي تفرضها معدلات النمو السكاني المرتفعة، (على الرغم مما تظهره بعض السنوات من تحسن أو تجاوز للنمو المستهدف (4.2% عام 2003م)) تترسخ حالة الركود وعدم الاستقرار الاقتصادي لتولد معدلات منخفضة لنصيب الفرد من الناتج القومي، ومعدلات مرتفعة للتضخم (13.6% عام 2003م)، وتتفاقم بذلك الآثار الاجتماعية الخطيرة المتجسدة أساساً في تدني مستوى معيشة فئات واسعة ومتزايدة من السكان، الأمر الذي يفسر بقاء البلاد مصنفة حتى الآن ضمن مجموعة البلدان الأقل نمواً والأشد فقراً.

فنسبة الفقر بين السكان قدرت أواخر عقد التسعينات المنصرم بحوالي (45%) في الريف و (30.8%) في الحضر. كما قدرت نسبة السكان الواقعين تحت خط الفقر الأدنى (فقر الغذاء) بحوالي (17.5%)، ونسبة الواقعين تحت خط الفقر الأعلى بحوالي (41.8%).

وكانت الحكومة اليمنية بتبنيها برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، قبل (10) سنوات قد توفقت، بإقدامها على التخلي التدريجي عن الوظائف الاجتماعية التي كانت تتحملها الدولة، توفقت أن تقود الإصلاحات على المدى البعيد، إلى معالجات تحقق الاستقرار والنهوض الاقتصادي المنشود. لكنه برغم ما تحقق من نجاحات خلال السنوات الأولى لتنفيذ الإصلاحات المالية وتحرير التجارة والنظام المصرفي ومعدلات الفائدة وأسعار الصرف وغيرها من الإجراءات التي ساعدت نسبياً على السيطرة على عجز الموازنة العامة والضغوط التضخمية واستقرار أسعار الصرف وتعزيز احتياطات النقد الأجنبي...، برغم ذلك إلا أن تنامي دور القطاع الخاص واليات السوق، المعول عليها في إنعاش وتحفيز النمو الاقتصادي، ظلت عاجزة عن إظهار أفضليتها، مما دفع الحكومات المتعاقبة طوال العقد المنصرم إلى تبني سياسات وتنفيذ برامج متعددة لمكافحة الفقر، وتوجت تلك الجهود بإقرار إستراتيجية التخفيف من الفقر 2003-2005م التي أنشئت هيئات وزارية وفنية علياً لمتابعة تنفيذها. وكان أبرز مؤشرات تواصل واتساع جهود مكافحة الفقر هو انتشار نطاق وقوام شبكة الأمان الاجتماعي بدعم ملحوظ من المانحين ليضم البرامج والمشاريع التالية: الصندوق الاجتماعي للتنمية، صندوق الرعاية الاجتماعية، البرنامج الوطني للأسر المنتجة، صندوق تنمية الصناعات الصغيرة، مشروع الإشغال العامة، المجلس الأعلى للأمومة والطفولة، مشروع الميكروستارت للفروض الصغيرة، وغيرها كما يتسع دعم القطاع الخاص واهتمامه بمكافحة الفقر، وازدادت انتشاراً منظمات المجتمع المدني الوطنية والأجنبية العاملة في هذا المجال.

ومع هذا فالتقرير الرسمي عن إنجازات السنة الأولى لإستراتيجية التخفيف من الفقر، يشير إلى تراجع الفقر بشكل ضعيف جداً خلال الفترة من 1998-2003م/ حيث انخفض من (41.8%) إلى (40.1%)، وتظهر البيانات تحيزاً لصالح الحضر، الذي انخفضت نسبة الفقر فيه خلال نفس الفترة من (30.8%) إلى ما بين (21-28%)، في وقت لم تتغير مؤشرات الفقر في الريف، فنسبة (45%) التي سجلت عام 1998م ظلت تراوح ما بين (44-46%) عام 2003م.

2.2 الملامح الأساسية للوضع الاقتصادي للمرأة اليمنية :

شهدت أوضاع المرأة اليمنية خلال عقود ما بعد الثورة والاستقلال تحسناً ملحوظاً في مجالات كثيرة، أبرزها التعليم، والصحة، ومستوى المشاركة في الحياة الاقتصادية، والعامّة. لكن ما تحقق من نهوض يظل رغباً أهميته غير كافٍ لردم الفجوة النوعية الهائلة، التي تبقى النساء في مرتبة أدنى بكثير مما تحقق للرجال.

وبالنظر إلى تدرّي الأوضاع الاقتصادية وتفاقم ظاهرة الفقر، وبالذات في الريف، تبقى المرأة بما هي مثقلة به أصلاً من ممارسات التمييز والتبعية والتهميش الاقتصادي والاجتماعي والسياسي فريسة سهلة، أكثر من الرجال، للتعرض لمظاهر وتبعات الفقر، فغياب استقلاليتها الاقتصادية وفرص الوصول إلى الموارد بما فيها الأرض والإرث، والائتمان وخدمات التعليم والتدريب، والقدرة على الإسهام في صناعة القرار التنموي، في وقت لا تزال تتحمل أعباء مضاعفة في تسيير شؤون الأسرة المعيشية، وفي القيام بدوار إنتاجية إلى جانب أدوارها الإنجابية (في الريف خاصة)، كل ذلك يدفع المرأة دفعا للوقوع في دائرة الفقر، ويكشف الملامح الأنثوية البارزة لظاهرة الفقر، رغم شحة مؤشرات النوع الاجتماعي القادرة على التعبير الصريح عن المستوى الحقيقي لفقر المرأة.

ومن خلال ما هو متاح من بيانات رسمية يمكن تتبع الوضع الاقتصادي للمرأة بملامحه الآتية:-

- لا تزال الأمية منتشرة بين النساء بنسبة تصل إلى (39.9%) في الحضر و(78.2%) في الريف.
- * نسبة النساء ضمن السكان غير النشيطين اقتصادياً (72.1%).
- نسبة النساء ضمن قوة العمل (23.7%).
- نسبة النساء من إجمالي المشتغلين (24.6%).
- معدلات البطالة (8.2%) للنساء، و(12.5%) للرجال.
- نسبة البطالة بين الشبابات (15-29) سنة تصل إلى (55.8%) من إجمالي البطالة بين النساء
- نسبة النساء من مجموع العاملين بأجر (8.2%) مقابل (91.8%)
- تمثل المرأة (28.3%) من القوى العاملة في القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، و(9.3%) من العاملين في القطاع الحكومي والعام.
- نسبة العاملات في قطاع الزراعة والصيد والحراثة (94.7%) من مجموع العاملات في القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.
- (92.7%) من إجمالي النساء العاملات، يعملن في قطاع غير رسمي.
- تشكل النساء نسبة (18.3%) من إجمالي المشتغلين في التعليم، و(24.9%) من إجمالي المشتغلين في الصحة والعمل الاجتماعي.
- تقدر نسبة النساء ضمن المشرعين وكبار المسؤولين والمديرين بحوالي (4.4%) فقط.
- نسبة الأسر الفقيرة التي ترأسها نساء (والواقعة تحت خط الفقر الأدنى) حوالي (13.8%).
- يقل متوسط دخل الأسرة التي ترأسها المرأة بحوالي الثلث عن متوسط دخل الأسرة التي يرأسها رجل.

هذا الوضع كان ولا يزال يواجه بعدد من الاستراتيجيات والسياسات والبرامج التي تستهدف النهوض بأوضاع المرأة في مختلف المجالات، وكان من أبرز تلك الاستراتيجيات (الإستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة 2003-2005م) التي تبنت أربع قضايا أساسية :

- تنفيذ التزامات اليمن فيما يتعلق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومنها ج عمل بيجين.
- معالجة أبعاد النوع الاجتماعي للفقر.
- التمثيل والمشاركة السياسية المحدودة للمرأة.
- دعم قدرات اللجنة الوطنية للمرأة والآليات الوطنية الأخرى.

وبالرغم من الصعوبات التي تواجه إجراءات التنفيذ الفعلي للطموحات المذكورة، إلا أن الجهود المبذولة من قبل مختلف الأطراف المعنية في الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، والمانحين تظهر تقدماً في التعاطي مع قضايا المرأة وفي إدماج منظور النوع الاجتماعي في التنمية. ولعلنا نجد في نتائج مسحنا هذا لمشروعات التمكين الاقتصادي للنساء، ما يساعد على تلمس بعض المؤشرات لتقييم مستوى الانجاز لما يظهر في الواقع من تلك السياسات والأهداف. وبالذات خلال عامي تنفيذ الإستراتيجية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تلك الإستراتيجية قد جرى تحديثها مؤخرا لضمان إدماجها مع أهداف التنمية الألفية ومع توجهات إدماج إستراتيجية التخفيف من الفقر ضمن أهداف الخطة الخمسية القادمة. وقد غطت الإستراتيجية بصيغتها الجديدة المرحلة من 2006-2015م، وأعيدت صياغة أهدافها لتستوعب متطلبات المرحلة كاملة ، ولتنسجم أهدافها وإجراءاتها المرحلية مع المدى الزمني للخطة الخمسية الثالثة (2006-2010م) وكان الهدف الثالث من أهداف الإستراتيجية الستة قد اختص بـ: **خفض نسبة النساء الفقيرات إلى النصف، وتعزيز استقلالية المرأة وتمكينها اقتصاديا وإشراكها الفاعل في صنع القرار الاقتصادي والبيئي.**

أما الأهداف المرحلية للفترة 2006-2010م فقد تحددت بـ :

- تبني سياسات اقتصادية وإنمائية تراعي منظور النوع الاجتماعي، واحتياجات المرأة الفقيرة والمعيلة لأسرة، وبالذات في الريف، وخفض 25% من نسبة فقرهن الحالية.
- ضمان بيئة قانونية وقضائية وإدارية تكفل تطبيق التشريعات والأنظمة التي تؤمن للمرأة حقوقا اقتصادية واجتماعية وسياسية متساوية، تحول دون تعرضها للتمييز في سوق العمل وفي التعيين والترقية والضمان الاجتماعي، وغيرها من مكاسب العمل.
- ضمان حصول المرأة على فرص عمل تضاعف النسبة الحالية للعاملات بأجر، ونسبة العاملات بأجر في القطاع الزراعي، كما تخفض إلى النصف معدل البطالة بين النساء.
- تعزيز الاستقلال الاقتصادي للمرأة بتسهيل سبل وصولها إلى الموارد والأسواق والتجارة والخدمات والمعلومات والتكنولوجيا.
- زيادة نسبة مشاركة المرأة إلى 20% في مواقع صنع القرار الاقتصادي والتنموي.
- تمكين المرأة من المشاركة الفاعلة، وبنسبة 20% في مواقع صناعية القرارات البيئية، وفي تنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة.
- توفير خدمات البنية التحتية في الريف وحماية الموارد البيئية المتاحة.

3. أهداف الدراسة:

- الوصول إلى البيانات والمعلومات الكفيلة بتوضيح الوضع القائم لمستوى تمكين المرأة في المجال الاقتصادي في اليمن.
- التعرف على عينات كافية من المشاريع التي نفذت أو يجري تنفيذها في اليمن واستهدفت النساء في الجوانب التالية: البطالة، سوق العمل، توليد الدخل، المشروعات الصغيرة، الإنتاجية.
- معرفة أكثر تمكين المرأة استهدافاً من قبل المشاريع (زراعة، صناعية، خدمية، أخرى) وطبيعة التواصل الزمني للمشروعات، ومناطق انتشارها الجغرافي.
- التعرف على الأهداف الأساسية والفرعية للمشروعات، وعلى الأنشطة والإنجازات الفعلية لها.
- التعرف على طبيعة الجهات المنفذة والممولة لمشروعات التمكين الاقتصادي للمرأة.
- تصنيف النساء المستهدفات من النواحي الجغرافية، التعليمية، الوظيفية، الاجتماعية، والاقتصادية.
- التعرف على نقاط القوة والضعف في أداء المشروعات الموجهة للتمكين الاقتصادي للنساء.
- تحديد المشروعات الأولى بالرعاية في مجال التمكين الاقتصادي للنساء.

4. منهجية المسح والمسار العملي لتنفيذه

- كان الإطار المرجعي قد حدد المعايير الرئيسية للمشروعات القابلة للمسح بالآتي:
- أن يكون هدف المشروع الرئيسي أو الفرعي، تمكين المرأة اقتصادياً.
 - أن يرتبط التمكين بأنشطة تهيئ للمرأة فرصاً عملية للحصول على مورد معين أو مردود اقتصادي مباشر، بما في ذلك فرص الحصول على تأهيل وتدريب أو الوصول إلى القروض.
 - أن تتعلق أنشطة المشروع بأحد المجالات الآتية (البطالة، سوق العمل، إنتاجية المرأة، توليد الدخل، المشروعات الصغيرة)
 - أن ينحصر المدى الزمني للمشروعات الممسوحة بين 1995-2004م.
 - أن لا يرتبط تنظيم أو تمويل أو تنفيذ المشروع بجهات محددة، بل يمكن لتلك الجهات أن تكون حكومية، أهلية، خاصة (محلية)، دولية، (إقليمية) أجنبية (ثنائية)، وأي جهات أخرى
 - أن يشمل المسح كل أقاليم الدولة.
 - أن يكون حجم ميزانية المشروع وعدد المستفيدات منه مفتوحة.

وضمامنا للتقيد بذلك الإطار، اتخذت المنهجية المستخدمة في إجراء المسح منحى، يكفل المواءمة بين محدودية الفترة الزمنية والميزانية وصغر الفريق البحثي المكلف بالمسح، وبين الحاجة لشمولية مجال المسح، ليستوعب مناطق البلاد، والمستهدفين بأوضاعهم المختلفة، وكذا الممولين والمنفذين إلى جانب الحاجة لتنوع المشروعات من حيث حجم تمويلها ومجالاتها ومخرجاتها. أي أن المنهجية تستوعب ضرورة تمازج الطبيعة الاستكشافية للمسح مع أبرز عناصر تنفيذ مسح وطني شامل. لذلك تم الحرص على أن تكون القنوات والمصادر المساعدة على تحديد أسس وخيارات التنفيذ، وبالذات اختيار المشاريع، هي الجهات الأكثر قرباً من وإطلاعاً على أوضاع المرأة وعلى المشروعات التي تستهدفها اقتصادياً، والتي تنتمي للإطراف ذات الصلة كافة: (الحكومة والمجتمع المدني والمانيين). وروعت أيضاً ضرورة الاستفادة القصوى عند تعبئة استمارة المسح، مما هو متاح من بيانات ومعلومات لدى الأجهزة المركزية لجميع تلك الأطراف، وخصوصاً تلك التي يمتد نشاطها إلى عموم المحافظات. وبعتماد أسلوب المقابلة الشخصية للمسؤولين والمتخصصين في الإدارات المنفذة للمشاريع، تيسرت كثيراً سبل إيضاح أهداف وخصائص ومتطلبات المسح مع التدقيق في مضامين البيانات التي يجري جمعها، إضافة إلى استخلاص معلومات إضافية تساعد في إجراء التحليلات والاستنتاجات النهائية.

وكان المسار العملي لهذه المنهجية قد استوحب الآتي :

- ارتكاز المسح على التنسيق المباشر والمتواصل للفريق مع الجهة الحكومية المعنية بإدماج قضايا المرأة في التوجهات السياسية العامة، وهي اللجنة الوطنية للمرأة الجهاز الاستشاري والتنفيذي للمجلس الأعلى للمرأة، إضافة إلى عدد آخر من الجهات غير الحكومية الداعمة والمتبنية لقضايا التمكين الاقتصادي للمرأة كاتحاد نساء اليمن.
- بدء عملية المسح بحولة استطلاعية تمهيدية تم خلالها عقد لقاءات مع الجهات المعنية بتخطيط وتمويل المشروعات المستهدفة والتي تحددت بـ:

جهات حكومية:

وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، الصندوق الاجتماعي للتنمية، وزارة الزراعة، وزارة التجارة والصناعة، وغيرها.

المانحون:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اليونيسيف، البنك الدولي، الاتحاد الأوروبي، السفارة الهولندية، السفارة اليابانية، مؤسسة التعاون الفني الألمانية GTZ وآخرون.

المجتمع المدني والقطاع الخاص:

- اتحاد نساء اليمن، جمعية تمكين المرأة اقتصادياً، جمعية تنمية المرأة والطفل سول، الجمعية الخيرية لمجموعة شركات هائل سعيد، الاتحاد التعاوني الزراعي، وآخرون
- التحديد المبذوري للمشروعات المستهدفة بالمسح بالاستعانة باللجنة الوطنية للمرأة وفروعها في المحافظات، وبالجهات غير الحكومية الأكثر ارتباطاً بأنشطة التمكين الاقتصادي للمرأة، على أن تتواصل عملية التدقيق والإضافة لقائمة المشروعات المستهدفة بالاستفادة من نتائج المقابلات الاستطلاعية التمهيدية مع الجهات التي سبق ذكرها.

وكان طلب إجراء المقابلات الاستطلاعية التمهيدية قد اعتمد على مذكرات رسمية وجهتها اللجنة الوطنية للمرأة لكافة المعنيين في الجهات المذكورة. وتمت بالفعل مقابلة مسئولين ومسئولات رفيعي المستوى من المعنيين بالتخطيط والتمويل والتنفيذ للمشاريع، وتراوحت مستوياتهم بين وكلاء وزارة ومدراء عموم ومختصين مباشرين، من الجانب الحكومي ومدراء البرامج والمشاريع والمختصين بالنوع الاجتماعي من جانب المنظمات الدولية والسفارات وبقية المانحين، أما مع المجتمع المدني والقطاع الخاص فتمت المقابلة مع رئيسات وأمينات عامات، المنظمات ومسئولات قطاع المرأة. وتم الحرص على أن تجري جميع تلك المقابلات مع رئيس فريق البحث والباحث الأساسي المشارك في المسح. ومن خلال نتائج المسح الاستطلاعي أجريت التعديلات والإضافات في قائمة الجهات والمشاريع التي ينبغي أن يشتملها المسح، وكانت حيثيات الاختيار النهائي للمشاريع، من حيث مناطقها الجغرافية وحجمها ومجالات نشاطها ومستهدفاتها، قد راعت التالي :

• المشاريع المنفذة من جانب الحكومة:

تخضع للمسح جميع الجهات الحكومية المنفذة لمشاريع التمكين الاقتصادي للمرأة في عموم المحافظات، ولكن ذلك يتم مركزياً عبر الهيئات المختصة بمتابعة التنفيذ في الوزارات والبرامج (وبالذات إدارات المرأة).

• المشاريع المنفذة من قبل جهات غير حكومية :

تم مسحها بطريقتين:

الأولى مركزية :- للمشاريع التي تنفذها اتحادات ومنظمات يمتد نشاطها عبر المحافظات، وتم المسح عبر مقابلة المسئولين المركزيين، بغض النظر عن مواقع تنفيذ المشاريع. الثانية محلية مباشرة: وتتم لمشاريع في مناطق ومجالات وفئات من النساء المستهدفات، لا تكفي تغطيتها عبر المسح المركزي ولا بد من استيعابها بقدر يلبي شروط المسح.

• المشاريع المنفذة بإشراف أو اطلاع كاف من قبل الجهات المانحة.

يتم مسحها مركزياً عبر مقابلات مع مسئولو الإدارات المعنية في الجهات المانحة نفسها. وبعتماد هذه المعايير فإن فريق المسح، الذي تركزت غالبية مهماته في حدود العاصمة، وسع قوامه ودائرة عمله لتشمل المحافظات التي لا يستوعبها بقدر كافي المسح المركزي، أو المتميزة

بانتشار واسع للمشروعات المستهدفة أو لفئات ومجالات وتجارب للتمكين الاقتصادي للمرأة لا بد أن يتضمنها المسح. وعلى هذا النحو تكامل الإطار المنهجي لتنفيذ إجراءات المسح، وملء استثمارات الاستبيان بنفس الصيغة التي أقرتها ورشة العمل.

ومع أن المسار العام للمسح قد تجاوز الإطار الزمني المحدد له بحوالي شهر كامل وكشف عن معوقات موضوعية وممارسات إدارية، لم تكن أكثر التقديرات تشاؤماً قادرة على التنبؤ بالحجم الفعلي لآثارها الكابحة للمسح، مع ذلك فإن المسح الميداني للمشروعات المستهدفة قد استكمل بنجاح، وبدرجة تقيد عاليه بالشروط المطلوبة :

ويمكن إيجاز أهم نتائج التحرك الإحرائي الميداني لتنفيذ المسح بالاتي:

- عدد مسئولى الجهات الذين أجريت معهم مقابلات تتعلق بالمسح : حكوميين (35) ، غير حكوميين (46) ، من جهة مانحة (17).
- عدد الجهات التي تم مقابلتها ولم تخضع مشاريعها لمعايير المسح : حكومية (4) ، غير حكومية (6) ، جهات مانحة (4)
- عدد الجهات التي تم مقابلتها ووعدت بتجهيز بيانات، ولم تف بالوعد : حكومية (1) ، غير حكومية (7) ، جهات مانحة (2)
- جهات غير ممسوحة قدمت معلومات متعلقة بالتمكين الاقتصادي. حكومية (4) ، غير حكومية (-) ، مانحون (1)
- عدد الاستثمارات التي ملئت وتضمنها المسح : حكومية (21) ، غير حكومية (56) ، من مانحين (17)
- أمّا إجمالي المشاريع الممسوحة فقد بلغت 402 مشروعاً موزعة على النحو التالي:
166 مشروعاً، تضمنتهم 11 استمارة ملأتها جهات إقليمية ودولية مانحة.
100 مشروع، تضمنتهم 13 استمارة ملأتها جهات حكومية.
84 مشروعاً، تضمنتهم 14 استمارة ملأتها جهات غير حكومية.

[انظر الجدول (4.2)]

❖ وهناك 4 استثمارات مرقمة (2، 15، 16، 17) ملأتها جهات مانحة دولية هي البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، والسفارة الهولندية، لكن مشروعاتها لم تظهر في الجدولين المرفقين رقم (4.1)،(4.2) لأن جهات أخرى منفذة للمشاريع كانت قد أدرجت معظمها في استماراتها، وحرصاً على عدم تكرارها لم تظهر في الجدولين.

* إجمالاً كانت المشاريع التي غطاها المسح قد توزعت على النحو التالي:

- الجهات الحكومية: أوردت ضمن استماراتها 108 مشروعاً ونفذت 85 مشروعاً فقط.
- الجهات غير الحكومية: أوردت ضمن استماراتها 126 مشروعاً ونفذت 155 مشروعاً.
- الجهات الإقليمية والدولية: أوردت ضمن استماراتها 168 مشروعاً ونفذت 162 مشروعاً فقط.

[انظر الجدول (4.3)]

5. أهم الصعوبات والمعوقات التي أثرت على مسار المسح

- تخلف وسوء إدارة نظام المتابعة والتنفيذ للمشاريع وتوثيق المعلومات، أعاق إمكانية الوصول السريع إلى المعلومات الموثوقة، وتطلب جهوداً مضاعفة للحصول على بيانات بصيغتها ومضامينها المتوافقة مع متطلبات المسح، وفي الحالات المثلى كان تجهيز البيانات يتطلب وقتاً طويلاً للانتظار.
- غياب أوشحة البيانات الإحصائية المصنفة وفقاً للنوع الاجتماعي لدى جهات كثيرة، أعاق إمكانية الاستثمار المباشر للمعلومات المتاحة لصالح تنفيذ المسح، وهذه إشكالية لا تزال تفرض نفسها حتى على أعمال وأنشطة اللجنة الوطنية للمرأة.

- كان لمظاهر التسبب والفساد الإداري بما تولده من سلوكيات مستهترة ومتحايلة على أنظمة ومواعيد العمل، وما تفرضه من قناعات متعارضة مع مبدأ الشفافية وحق الوصول إلى المعلومة، كان لها آثارها المباشرة في إعاقة التنفيذ. حيث تسبب التهرب وعدم الالتزام بالمواعيد أو محاولة الابتزاز (في حالات محدودة)، تسبب في الانتظار طويلاً للحصول على البيانات رغم الموافقة المبدئية طبعاً على تقديمها في أول مقابلة، كما ظهرت الإعاقة أيضاً من خلال اضطراب الباحثين لتكرار زيارتهم مراراً عديدة لاستيفاء ما لم يرق للجهات المبحوثة البوح به من بيانات. وخير مثال على ذلك هي البيانات المتعلقة بحجم ومصادر تمويل المشروعات. فنسبة المترددين في تقديم مثل هذه البيانات من المرة الأولى تجاوز الـ (50%) من العدد الإجمالي للاستثمارات المملوكة، وهناك من ظل يماطل في تقديم هذه البيانات فترة تجاوزت الشهر، وأحياناً الشهرين، بل أن بعض الحالات أسقطت من المسح لغياب هذه البيانات. والملفت أن جهات مانحة أيضاً كانت ضمن المتأخرين من هؤلاء.
- ومن تجربة التعامل مع بعض الجهات الممسوحة، تبين أن من المظاهر المعيقة للحصول على المعلومات أو تجهيزها بالشكل الملبي لمتطلبات المسح، تركيز المعلومة أو صلاحية البوح بها في يد المسئول الأول تحديدًا، وهذا المسئول كثيراً ما يكون شديد الانشغال أو مسافر.
- الضعف الملموس للبنية المؤسسية لمنظمات المجتمع المدني الناشئة حديثاً، بمحدودية خبرتها الإدارية والتنظيمية، يلقي ظللاً من الشك حول مدى دقة أنشطتها والمعلومات بشأنها، وذلك ما يستلزم المزيد من الجهد والوقت للتحري عن النشاط الفعلي للمنظمات ومدى تأثيرها وأهليتها وخبرتها قبل إدراجها ضمن الجهات الخاضعة للمسح.
- ارتباط موضوع المسح بقضية التمكين الاقتصادي للمرأة، ولد نمطين من الصعوبات :-
النمط الأول: ناجم عن كون مصطلح التمكين الاقتصادي لا يزال محدود التداول، وكون المسح باسمه هذا ينفذ لأول مرة في البلاد، وبالتالي فإن القليلين فقط هم من سبق لهم التعاطي مع المفهوم، وقد تطلب الأمر وقتاً وجهداً لإيضاحات كثيرة لخلفيات وأهداف المسح، كما ترتب عنه اجتهادات غير موفقة أحياناً من بعض المجيبين عن الاستبيان، وهروب أحياناً أخرى من التعاطي مع متطلبات المسح كما أوردتها الاستمارة.
- **النمط الثاني:** ناجم عن سيادة التفكير النمطي الذكوري، وهو التفكير المعيق للاستيعاب السريع والتعاطي الإيجابي مع فكرة تخصيص موارد ومشروعات للنساء تحديدًا، ولأن هذه الإشكالية لا تزال مهيمنة على شريحة مهمة من صانعي القرار، الذين يرون أن المرأة من الناحية العملية تحصل على منفعة لا تميز فيها من كل مشروعات التنمية المنفذة في البلاد، لذلك بالذات كان لابد من الدخول في إيضاحات ومجادلات لإيصال الفكرة حول المشروعات المستهدفة ومحاولة فرزها عن سائر المشروعات. وعموماً فإن انتشار نمط التفكير المذكور لا يزال أثره واضحاً في تخطيط المشروعات الحكومية، ما جعل مثلاً آخر إصدار للبرنامج الاستثماري للعام 2005م يخلو من أي تصنيف لمشروعات تنموية تستهدف المرأة تحديدًا، وذلك ما حصر المشروعات الحكومية القابلة للمسح في الغالب بتلك التي تختص بها إدارات المرأة في عدد محدود من الوزارات: الزراعة، الشؤون الاجتماعية والعمل، والصناعة، وبعض البرامج المتخصصة، كبرنامج الأسر المنتجة، والصندوق الاجتماعي للتنمية، بالإضافة طبعاً إلى المشروعات الممولة دولياً وفق شروط تلزم المنفذين باستهداف المرأة بنسب محددة سلفاً.
- وهناك صعوبة يتميز بها المسح الاقتصادي دون سواه من المسوحات، تتمثل بكون مشروعاته أكثر تشتتاً وافتقاراً لعناوين سهلة التحديد سلفاً. فالجهات القابلة لتنفيذ مشروعات تمكين اقتصادي - حكومية أم غير حكومية - ليس سهلاً حصرها لا من خلال تسميتها، ولا من خلال مجالات نشاطها المتوقع، ومثل هذا الأفق الأكثر سعة وإنفتاحاً لأنشطة التمكين الاقتصادي، جعل عملية التتبع والحصر للجهات المنفذة للمشروعات أكثر تعقيداً وصعوبة.

6. النتائج التفصيلية للمسح مصنفة حسب محاور وأسئلة الاستبيان

ضماناً للتناسق بين نتائج المسح المقدمة من مختلف البلدان التي أجري فيها، فقد حرصنا على تحليل الاستثمارات وفقاً لتتابع الأسئلة كما أوردتها استمارة المسح، حيث سيظهر تحليل الإجابات وتصنيفها وفقاً للنسق التالي:

- مجالات نشاط المشاريع.
- سنوات بدء ونهاية المشاريع وطبيعة تواصلها الزمني.
- التوزيع الجغرافي للمشاريع.
- الجهات المنفذة.
- الأهداف الأساسية والفرعية.
- الأنشطة والإنجازات الفعلية.
- أوضاع الفئة المستهدفة.
- التمويل.
- نقاط القوة والضعف والمشاريع الأولى بالرعاية.

6.1 : تصنيف مجالات نشاط المشروعات بحسب عدد المشروعات التي استهدفتها

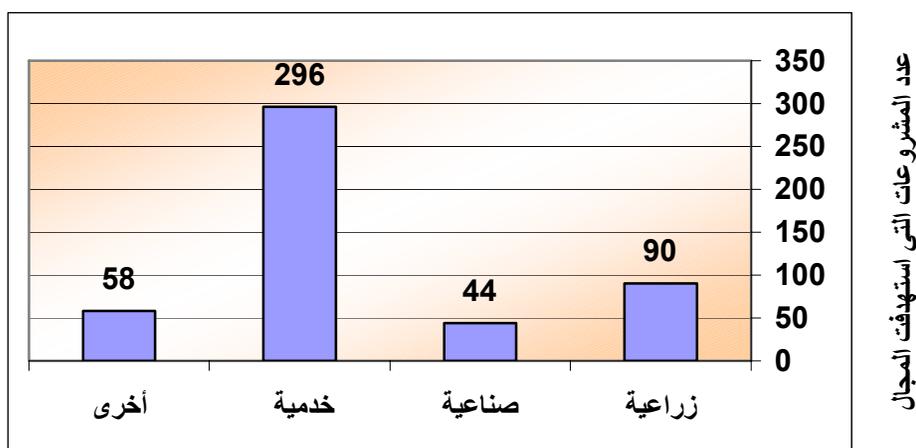
- أظهر التحليل أن:
- 90 مشروعاً استهدفت مجال الزراعة منها 22 حكومي، 32 غير حكومي.
 - 44 مشروعاً استهدفت مجال الصناعة منها 6 حكومي، 36 غير حكومي.
 - 269 مشروعاً استهدفت مجال الخدمات منها 44 حكومي، 104 غير حكومي.
 - 58 مشروعاً استهدفت مجالات أخرى منها 15 حكومي، 14 غير حكومي.

[انظر الجدول (6.1)]

ويلاحظ من أرقام الجدول أن الإجابة على هذا السؤال قد تضمنت بعض التكرار لأكثر من مجال ضمن مشروع واحد، فالبعض اعتبر المشروع زراعياً وخدمياً في آنٍ واحد لاهتمامه بالخدمات الزراعية مثلاً، وهناك من اعتبره صناعياً إقراضياً خدمياً في آنٍ واحد لتأمينه خدمات الإقراض لمشروعات صناعية صغيرة وهكذا.

لكن الجدول يكشف، كما يظهر في الشكل (6.1) أدناه، أن المشروعات الممسوحة كانت أكثر تركيزاً على مجال الخدمات. فعدد المشروعات المهمة بالخدمات تجاوز بحوالي (6 أضعاف) تلك المهمة بمجال الصناعة، وبحوالي (3 أضعاف) المشروعات المهمة بمجال الزراعة.

شكل (6.1): المشروعات الممسوحة بحسب مجالات النشاط



أمّا التوزيع النسبي لمجالات النشاط، بحسب الجهات المنفذة، فقد كان على النحو التالي:

نسب اهتمام مشروعاتها			الجهة المنفذة
بالصناعة	بالزراعة	بالخدمات	
7%	26%	52%	حكومية
23%	21%	67%	غير حكومية
1%	22%	75%	مانحة

6.2 تصنيف المشروعات بحسب بدء سنة التنفيذ وطبيعة توصلها

لقد جرى إجمالاً التقييد بالفترة الزمنية المحددة للمسح 1995-2004م، ولكن أدرجت بعض المشروعات لثلاث جهات بدأت نشاطها الداعم للتمكين الاقتصادي للمرأة مبكراً نسبياً. الأولى حكومية وهي - البرنامج الوطني لتنمية المجتمع والأسر المنتجة، الذي بدأ نشاطه تحت اسم آخر في 1988م، والثانية مدعومة من القطاع الخاص، وهي الجمعية الخيرية لمجموعات شركات هائل سعيد، التي بدأت نشاطها عام 1993م، والثالثة جمعية خيرية أهلية بدأت نشاطها عام 1990م. كما أدرجت ضمن المسح (9) مشروعات حددت بدايتها بعام 2005م، واستحسن إدراجها كنماذج للمشروعات المستقبلية.

وقد قسمت سنوات بدء التنفيذ إلى 5 مجموعات:

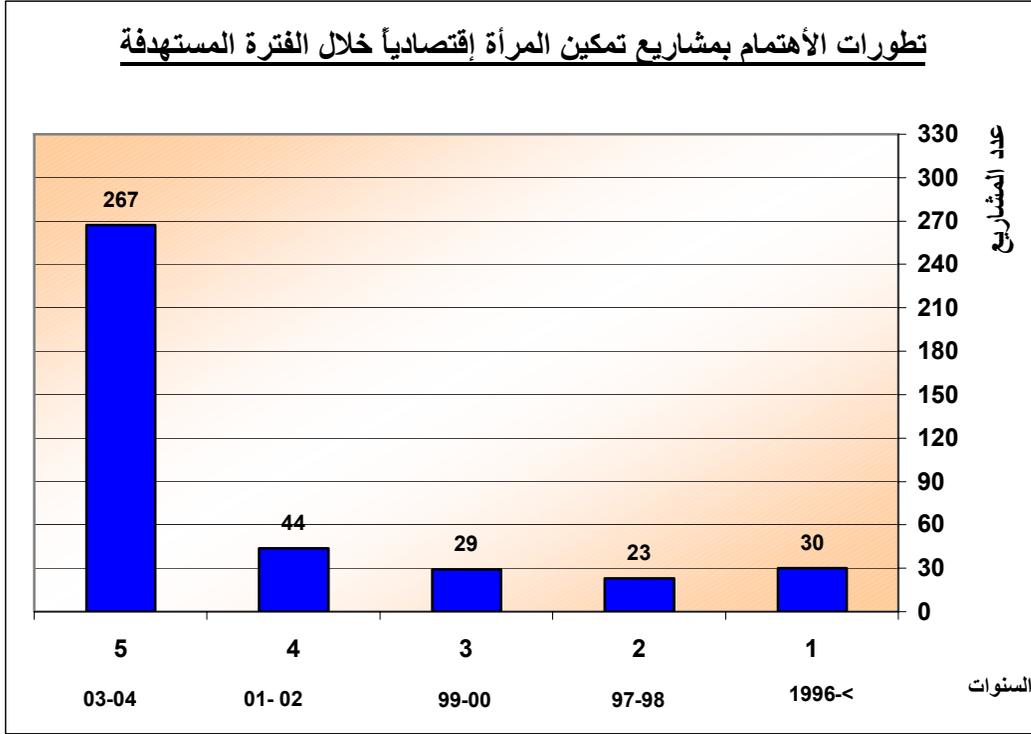
- **1996م وما قبلها:** وقد نفذ خلالها 30 مشروعاً (29 متكرراً، 1 دورياً)
- **98-97م:** نفذ خلالها 23 مشروعاً (21 متكرراً، 2 دورياً)
- **2000-99م:** نفذ خلالها 29 مشروعاً (21 متكرراً، 8 لمرة واحدة)
- **2002-2001م:** نفذ خلالها 44 مشروعاً (17 متكرراً، 15 دورياً، 12 لمرة واحدة)
- **2004-2003م:** نفذ خلالها 267 مشروعاً (193 متكرراً، 39 دورياً، 35 لمرة واحدة)

[انظر الجدول (6.2)]

ويتبين من خلال أرقام الجدول أمران هامان:

الأول: انه طوال عقد التسعينيات المنصرم وحتى مطلع العقد الحالي، ظل الاهتمام بمشروعات التمكين الاقتصادي للمرأة محدوداً، ويتصاعد بوتيرة بطيئة جداً. لكن هذه البوتيرة أخذت منحى تصاعدياً سريعاً وملفتاً خلال عامي 2003-2004م، ليتزايد عدد المشروعات التي تم تنفيذها إلى أكثر من ستة أضعاف، مقارنة بالعامين السابقين. والشكل (6.2) أدناه يصور بوضوح أكبر، النقلة التي حصلت خلال العامين الأخيرين في عدد المشروعات المنفذة، والتي يمكن اعتبارها ثمرة منطقية للجهود والفعاليات المتزايدة والأكثر تنظيماً، للمنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، في سعيها لتمكين المرأة اقتصادياً عبر تعزيز دورها التنموي وإدماج منظور النوع الاجتماعي في عدد أوسع من المجالات التنموية.

شكل (6.2)



أمّا الأمر الثاني، الذي توضحه أرقام الجدول، هو وتيرة تنامي المشروعات ذات الطبيعة المتكررة، والتي تزايدت بأكثر من (11) مرة خلال العامين الآخرين ليصبح عددها مقارباً (5) أضعاف كل من المشروعات ذات الطبيعة الدورية أو المشروعات المنفذة لمرة واحدة، وذلك مؤشر على تزايد القناعات بتوسيع الاهتمام بذلك النوع من المشروعات (خاصة لدى المنظمات غير الحكومية والمانحين)، كما انه مؤشر على إمكانية استمرار الانتشار لهذه المشروعات خلال الأعوام المقبلة.

6.3 تصنيف المشروعات بحسب انتشارها الجغرافي

أظهر المسح توزيعاً للمشروعات على محافظات الجمهورية تميّزت فيه محافظات: عمران (87 مشروعاً)، العاصمة (50 مشروعاً)، المحويت (36 مشروعاً)، تعز (29 مشروعاً)، الحديدة (28 مشروعاً)، أبين (25 مشروعاً)، ثم تلاها: حجة (19 مشروعاً)، حضرموت + إب (16 مشروعاً)، عدن (15 مشروعاً)، صنعاء + لحج (13 مشروعاً)، أما بقية المحافظات فقد توزعت حصصها ما بين 5-8 مشروعاً فقط.

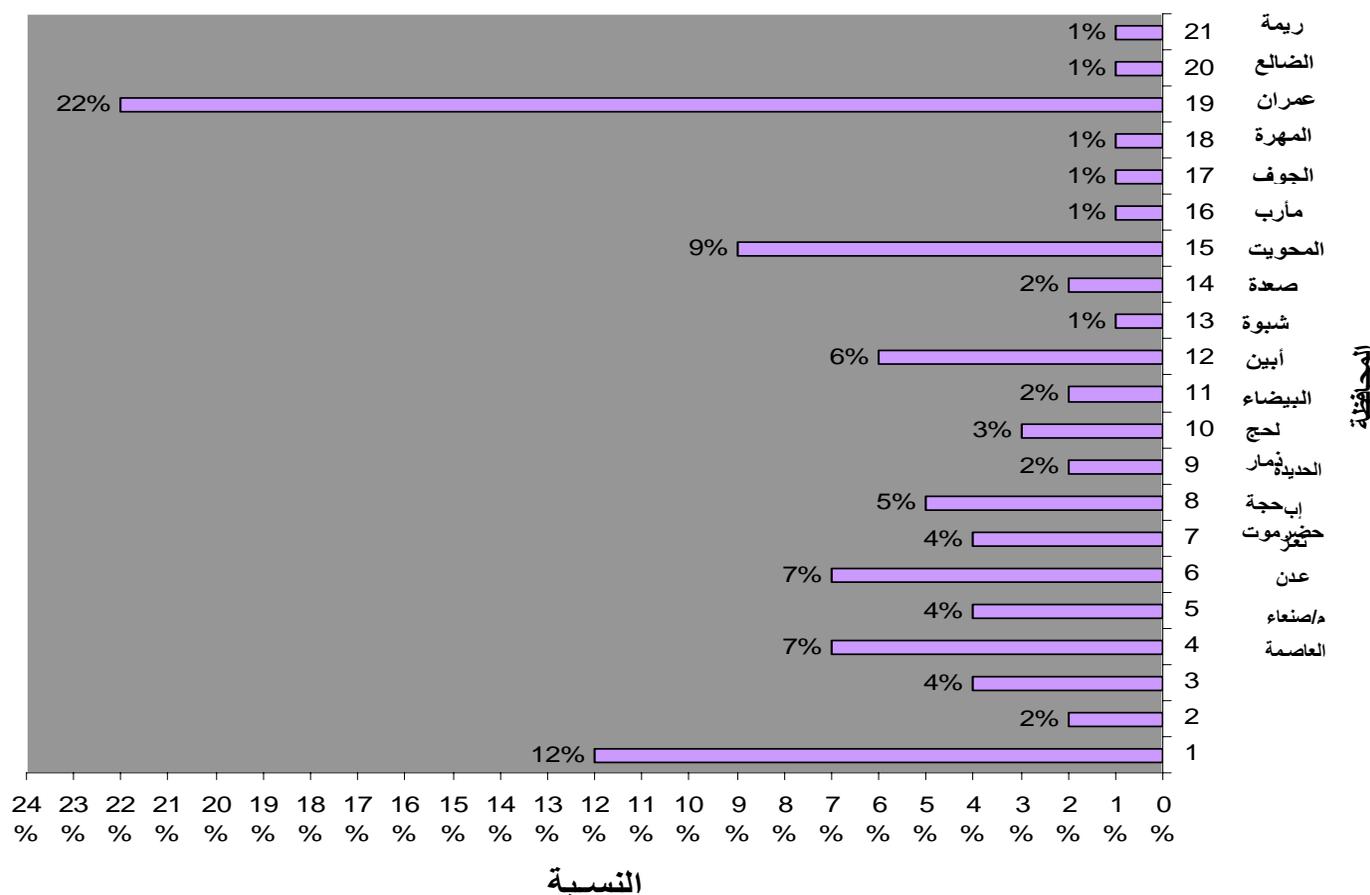
[انظر الجدول (6.3)]

ومن خلال أرقام الجدول يتضح :
 أولاً: أن توزيع المشروعات المنفذة حكومياً على المحافظات يبدو منطقياً إذا ما استثنيت العاصمة التي حظيت بحوالي (20%) منها، بينما توزعت نسب باقي المحافظات إلى ما بين 2% - 5%، وهناك (3) محافظات فقط وصلت نسبتها إلى (8-9%).
 ثانياً : أن المشروعات المنفذة من قبل جهات غير حكومية قد تركز حوالي (78%) منها في المحافظات المتميزة بالانتشار النسبي لمنظمات المجتمع المدني فيها، وعددها لا يتجاوز (9) محافظات، وقد حظيت العاصمة ومحافظات تعز والحديدة وأبين بنسب متميزة. بينما لم تحصل باقي المحافظات مجتمعة وعددها (12) الأعلى نسبة لا تتجاوز (22%) من مشاريع الجهات غير الحكومية.
 ثالثاً : أن محافظات عمران والمحويت وحجة، وهي من تلك التي لم تحظ إلا بنسب محدودة جداً من المشروعات التي تنفذها جهات حكومية وغير حكومية، حظي كل منها بمشروعات نموذجية تنفذها منظمة "كير" العالمية بتمويل دولي، مما يجعل حصة المحافظات الثلاث تتجاوز حصة كثير من

المحافظات، بسبب تركيز تلك النسبة العالية من المشروعات المنفذة دولياً فيها. أما باقي المشروعات التي تنفذها جهات إقليمية ودولية فقد توزعت بنسب محدودة ومنطقية على سائر المحافظات، ولم تتميز بينها سوى العاصمة ومحافظتين أخريين فقط. وعموماً يمكن ملاحظة الاستخلاصات المذكورة بوضوح كافٍ من خلال الشكل (6.3) الذي يبين التوزيع النسبي للمشروعات الممسوحة على محافظات الجمهورية.

شكل (6.3)

التوزيع النسبي للمشروعات الممسوحة، بحسب محافظات الجمهورية



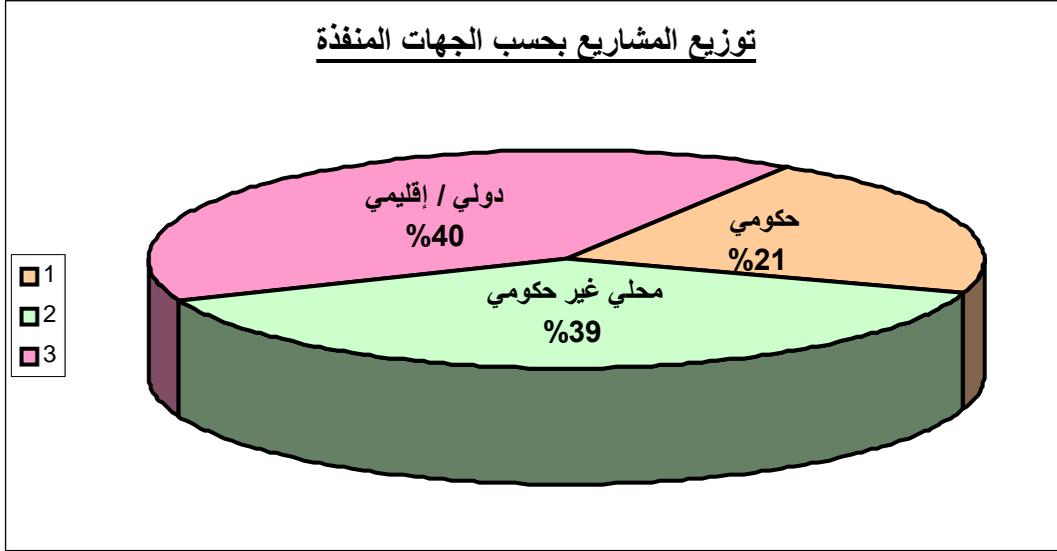
6.4 تصنيف المشروعات بحسب الجهات المنفذة لها

- توزعت المشروعات الممسوحة، بحسب الجهات المشرفة على التنفيذ، على النحو التالي:
- المشروعات التي تنفذها جهات حكومية بلغت 85 مشروعاً ونسبة 21% من الإجمالي.
 - المشروعات التي تنفذها جهات غير حكومية بلغت 155 مشروعاً ونسبة 39% من الإجمالي.
 - المشروعات التي تنفذها جهات مانحة بلغت 162 مشروعاً ونسبة 40% من الإجمالي.

[انظر الجدول (6.4)]

- ومن خلال ذلك نستخلص الأتي :
- أن حصة الحكومة تبدو متدنية كثيرا (21%) بالنظر إلى حجم التزاماتها في هذا المجال.
 - أن حصة الجهات غير الحكومية (39%) أخذت في النمو المتسارع، بالنظر إلى حداثة نشوء وتجربة منظمات المجتمع المدني، والاهتمام المتأخر الذي أظهره القطاع الخاص بهذا النوع من المشاريع.
 - أن الجهات الإقليمية والدولية المانحة هي الأكثر اهتماما وتركيزا على مشروعات التمكين الاقتصادي، بحرصها على التنفيذ المباشر لحوالي (40%) من المشروعات، إضافة إلى دورها التمويلي المحفز للجهات الأخرى أيضا والذي سنتعرض له بمزيد من التفصيل لاحقاً.
- ويظهر توزيع المشروعات على الجهات المنفذة الثلاث بشكل أكثر وضوحا في الشكل (6.4) أدناه

شكل (6.4)



6.5 تصنيف المشروعات بحسب أهدافها

تنوعت كثيراً الجهات المنفذة للمشروعات ليس فقط من حيث كونها حكومية وغير حكومية، ولكن أيضاً من حيث طبيعتها وأسباب تكوينها كمؤسسات ومنظمات ومن حيث درجة ارتباطها بقضايا المرأة وباحتياجاتها الاقتصادية، لذلك أوردت تلك الجهات ضمن إجاباتها طائفة واسعة من الأهداف التي قاد تنوعها إلى تكرار وتداخل فيما بينها، وقد أمكن تصنيفها وفقاً لعدد المشاريع التي تبنتها في ثمان مجموعات أهداف، هي:

6.5.1 أهداف مرتبطة مباشرة بالتخفيف من الفقر وتحسين الوضع المعيشي وزيادة الدخل وفرص العمالة للنساء:

م	الأهداف	عدد المشروعات التي تنتجها	
		كأهداف فرعية	كأهداف أساسية
-1	التخفيف من فقر النساء والأسر التي ترأسها نساء	32	89
-2	تحسين الأوضاع المعيشية للنساء	2	47
-3	توفير فرص عمل جديدة والتخفيف من بطالة النساء	9	82
-4	زيادة دخل النساء عبر إنشاء وتنمية مشاريع صغيرة مدرة للدخل.	60	60
-5	تقديم القروض الميسرة والخدمات المالية للأنشطة المدرة للدخل وتشجيع الادخار	15	36
-6	تحسين مستوى معيشة سكان القرى الصغيرة والأسر الريفية الفقيرة.	36	30
	الإجمالي	110	344

6.5.2 أهداف مرتبطة بالتدريب وبناء القدرات المساعدة على تحسين الوضع الاقتصادي للمرأة:

م	الأهداف	عدد المشروعات التي تنتجها	
		كأهداف فرعية	كأهداف أساسية
-1	بناء وتحسين مهارات وفدرات النساء الحياتية	36	132
-2	إنشاء مراكز تدريب على الحرف اليدوية المدرة للدخل	—	22
-3	التدريب على المهارات حديثة ومتنوعة	25	—
-4	التدريب على إدارة المشاريع الصغيرة ومسك الدفاتر	15	4
-5	تدريب على مهارات الصناعات الغذائية	—	21
-6	تدريب النساء على صناعة الأزياء وحماية الأزياء التراثية	—	5
-7	تعزيز القدرات الإنتاجية للنساء	2	9
	الإجمالي	78	193

6.5.3 أهداف عامة متعلقة بتعزيز الاستقلال الاقتصادي للمرأة وإدماجها في التنمية، وتعبئة الموارد:

م	الأهداف	عدد المشروعات التي تنتجها	
		كأهداف فرعية	كأهداف أساسية
1	تمكين المرأة الريفية	—	39
2	تعزيز الاستقلالية الاقتصادية للمرأة	37	84
3	تمكين المرأة من الاندماج في المجتمع والإسهام في عملية التنمية	19	40
4	توعية النساء بأدوارهن الاقتصادية والاجتماعية وممارسة الأعمال الإنتاجية	—	23

4	42	تحقيق التنمية المستدامة في اوساط الفقراء /خاصة النساء	5
45		تعبئه وتنظيم المجتمعات المحلية وتنسيق الجهود الرسمية لتنمية الموارد البشرية	6
49	11	تقديم خدمات اجتماعية للمناطق المستهدفة	7
63	4	تحقيق الأمن الغذائي	8
3	2	زيادة الدخل القومي وتعبئة الموارد	9
220	245	الإجمالي	

6.5.4 أهداف مرتبطة ببناء القدرات التنظيمية والمؤسسية للجهات ذات العلاقة بتنمية المرأة:

م	الأهداف	عدد المشروعات التي تنتجها	
		كأهداف أساسية	كأهداف فرعية
1	تعزيز روح العمل الجماعي والتعاوني بين النساء وتكوين مجموعات المساعدة الذاتية	12	61
2	التدريب وبناء القدرات المؤسسية للمنظمات النسوية	13	81
3	تفعيل منظمات المجتمع المدني وتحسين مواردها لتسهم التخفيف من الفقر	14	2
4	تقديم المشورات الفنية	-	21
5	تجهيز مكاتب إدارات المرأة	-	13
6	تعريف الجمعيات المحلية بمؤسسات التمويل	-	23
7	مساعدة المنظمات الأهلية على تنفيذ مشاريعها التنموية	4	-
8	التوعية بأهمية إدماج النوع الاجتماعي في التنمية	1	1
9	تشجيع الشراكة والتعاون بين المنظمات الدولية والمحلية وبين الجهات الرسمية والأهلية	2	1
10	تحسين أداء المؤسسات لتقديم خدمات متميزة للمنشآت الصغيرة حسب احتياجات سوق العمل	—	2
11	رفع الكفاءة الإدارية للعاملين في مجال الإقراض		1
	الإجمالي	46	205

6.5.5 أهداف مرتبطة بنشر الوعي العام والتعليم والثقافة الصحية:

م	الأهداف	عدد المشروعات التي تنتجها	
		كأهداف أساسية	كأهداف فرعية
1	التخفيف من أمية النساء	116	-
2	محوا لامية ونشر الثقافة والوعي في اوساط النساء والمجتمع		144
3	رفع الوعي الصحي	11	
4	حماية البيئة والتوعية بأهمية تحسين الوضع البيئي والصحي		59
5	التوعية بقانون الاستثمار	1	
	الإجمالي	128	203

6.5.6 أهداف مرتبطة بتطور الإنتاج وتحسين تقياته:

م	الأهداف	عدد المشروعات التي تنتجها	
		كأهداف فرعية	كأهداف أساسية
1	تطوير الإنتاج والتسويق الزراعي	5	15
2	تطوير الإنتاج الحيواني وتحسين صحة وبقاء المواشي	11	11
3	إدخال تقنيات زراعية بسيطة	18	4
4	تقليل فاقد ما بعد الحصاد	—	20
5	استصلاح أراضي زراعية	19	—
6	دعم الريفيات لتوسيع وتطوير حدائقهن المنزلية	3	—
7	توفير منتج بمواصفات أكثر جودة	1	1
8	تطوير الصناعات الغذائية المحلية والصناعات الحرفية	—	2
الإجمالي		57	53

6.5.7 أهداف أساسية ورد ذكرها بشكل محدود ضمن إجابات بعض المنظمات والمشروعات ذات الطبيعة التخصصية أو المستهدفة ذوي الاحتياجات الخاصة:

- دراسة المعوقات الاستثمارية التي تواجه سيدات الأعمال، وتعزيز وضعهن الاستثماري (5مشروعات).
- إنشاء بنك معلومات عن المرأة العاملة (5 مشروعات).
- إيجاد منبر إعلامي للمرأة العاملة (5مشروعات).
- تنسيق فعاليات المرأة العاملة (5مشروعات).
- تحول المشروع إلى شركة مستدامة (3مشروعات).
- التخفيف من الفقر وتحسين معيشة كل من المعوقين والمعوقات والكفيفات (3مشروعات).
- استثمار وقت الفراغ لدى النساء (3مشروعات).
- توسيع فرص العمل أمام المعوقات والكفيفات (2مشروعات).
- تمكين المؤسسات من تقديم خدمات لقطاع المنشآت المتوسطة والصغيرة لتحسين أدائها والإسهام في زيادة النمو وخلق فرص عمل (مشروع واحد)
- التخفيف من ظاهرة تسول المرأة (مشروع واحد)
- تمكين الكفيفات من استخدام التقنيات الحديثة (مشروع واحد)
- اكتشاف وتشجيع المواهب النسوية (مشروع واحد)

6.5.8 أهداف فرعية ورد ذكرها بشكل محدود ضمن إجابات بعض المشروعات والمنظمات ذات الطبيعة التخصصية أو الاحتياجات الخاصة:

- الحد من الاتكال على المساعدات المالية المقدمة من الدولة (21 مشروعا)
- تحفيز العملاء الجيدين (المقترضين) بتسهيلات خاصة (5مشروعا)
- المشاركة الديمقراطية من أسفل إلى أعلى (5مشروعات)
- بناء ثقافة سداد لدى المقترضين (2مشروعات)
- الاستفادة القصوى من محصول البن وحمائنه (2مشروعان)
- تغطية الاحتياجات الأساسية للكفيلة الفقيرة (2مشروعان)
- توسيع رقعة العاملين في الأنشطة الصغيرة والحرفية (مشروع واحد)
- الترويج لمشروعات الاكتفاء الذاتي والمنتج المحلي (مشروع واحد)
- اكتساب ثقة الجهة الممولة (مشروع واحد)
- أحياء حرفتي النسيج والتطريز الذاتيتين (مشروع واحد)

- جعل نسبة المستفيدات من المشروع لا تقل عن 50% (مشروع واحد)
- الاستثمار الثقافي (مشروع واحد)
- تحويل البرنامج إلى مؤسسة غير ربحية (مشروع واحد)
- تحسين وضع المعاقات (مشروع واحد)
- مساعدة الكفيفة على الاستفادة القصوى من خدمة التعليم (مشروع واحد)
- تدريب الكفيفة على استخدام التقنيات الحديثة للقراءة والاتصال (مشروع واحد)
- التعارف وتبادل الخبرات بين الدارسات (مشروع واحد)

6.6 تصنيف الأنشطة والإنجازات الفعلية، وفقاً لعدد المشروعات التي استهدفتها

توزعت الأنشطة والإنجازات الفعلية وفقاً لعدد المشروعات التي استهدفت كل منها، على النحو التالي:

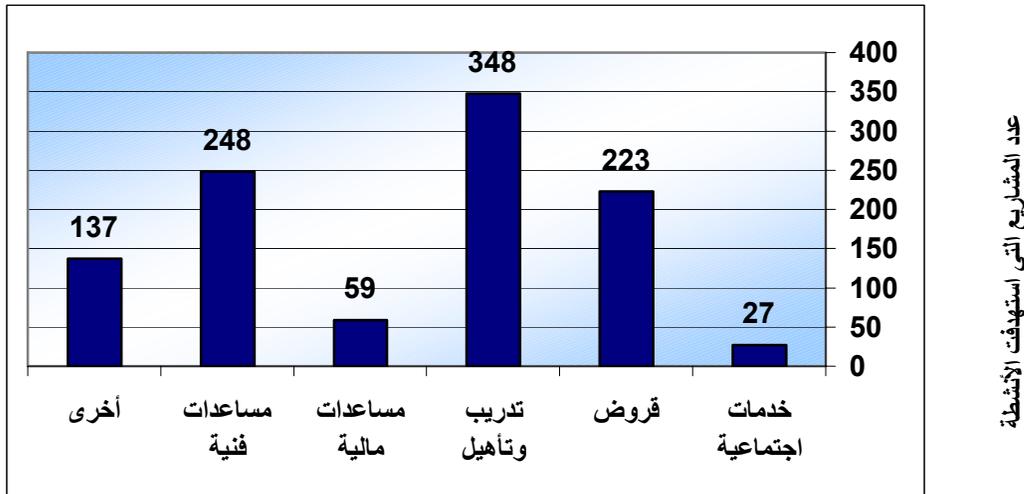
الأنشطة في مجال التدريب والتأهيل والمساعدات الفنية هي الأكثر استهدافاً، حيث أوردتها غالبية المشروعات (348 مشروعاً) و(248 مشروعاً) وتليها الأنشطة في مجال القروض (223 مشروعاً)، فالمساعدات المالية (59 مشروعاً)، والخدمات الاجتماعية (27 مشروعاً). أما على مستوى الإنجازات الفعلية فقد تفوقت قليلاً المشروعات الخدمية على مشاريع التدريب (283، 253 مشروعاً على التوالي).

وفي العمود الخاص بأنشطة أخرى كان الأمن الغذائي هو الأكثر استهدافاً (28 مشروعاً) يليه استصلاح الأراضي (19 مشروعاً)، ثم تحسين الإنتاج الزراعي (15 مشروعاً).... الخ. وفي جانب الإنجازات الفعلية الأخرى كانت القروض الميسرة هي الأعلى (91 مشروعاً)، ثم تجهيز وإنشاء مشاريع صغيرة (37 مشروعاً)، فتحسين البنية التحتية الزراعية (28 مشروعاً).... الخ.

[انظر الجدول (6.5)]

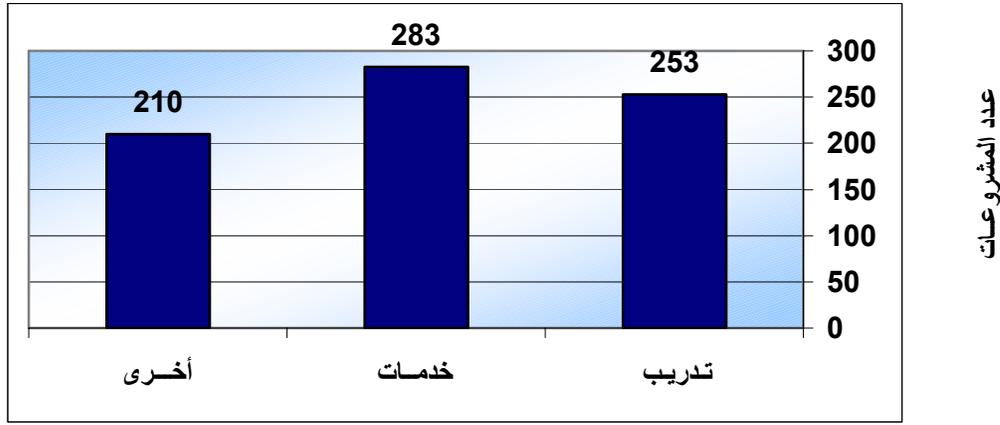
والشكلان التاليان (6.5)، (6.6) يعكسان بوضوح تصنيف الأنشطة والإنجازات الفعلية:

شكل (6.5) : تصنيف الأنشطة بحسب عدد المشاريع التي استهدفتها



الأنشطة

شكل (6.6) : تصنيف الإنجازات الفعلية بحسب عدد المشاريع التي استهدفتها



الإنجازات الفعلية

6.7 تصنيف المشروعات بحسب أوضاع الفئة المستهدفة

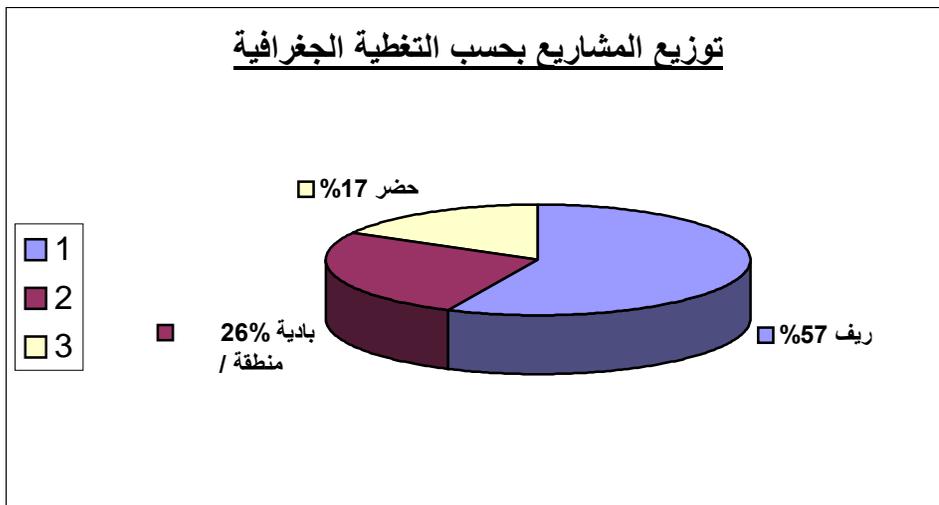
6.7.1 تصنيف الفئة المستهدفة جغرافياً بحسب عدد المشاريع التي استهدفتها:

بلغ عدد المشاريع التي استهدفت النساء الريفيات 239 مشروعاً، مقابل 107 مشروعاً استهدفت الحضريات، و73 مشروعاً استهدفت النساء في البوادي والمناطق.

[انظر الجدول (6.6)]

ومع أن الريفيات استهدفن بنسبة تفوق (57%) مقارنة بالحضر والسكنات البوادي والمناطق، اللاتي بلغ نصيبهن ما يقارب (26%، 17%) على التوالي، إلا أنه ينبغي الإشارة إلى أن النسبة العالية للمستهدفات الريفيات هنا لا تعكس واقع انتشار مشروعات التمكين الاقتصادي للنساء في أرياف عموم المحافظات، لأن أكثر من نصف عدد المشاريع المستهدفة للريفيات (127 مشروعاً) تنوع على أربع محافظات فقط ضمن برامج نموذجية تشرف على تنفيذها منظمة كير العالمية بتمويل دولي. والشكل التالي يوضح نسب توزيع المشاريع على الحضر والريف والبادية/المناطق.

شكل (6.7)

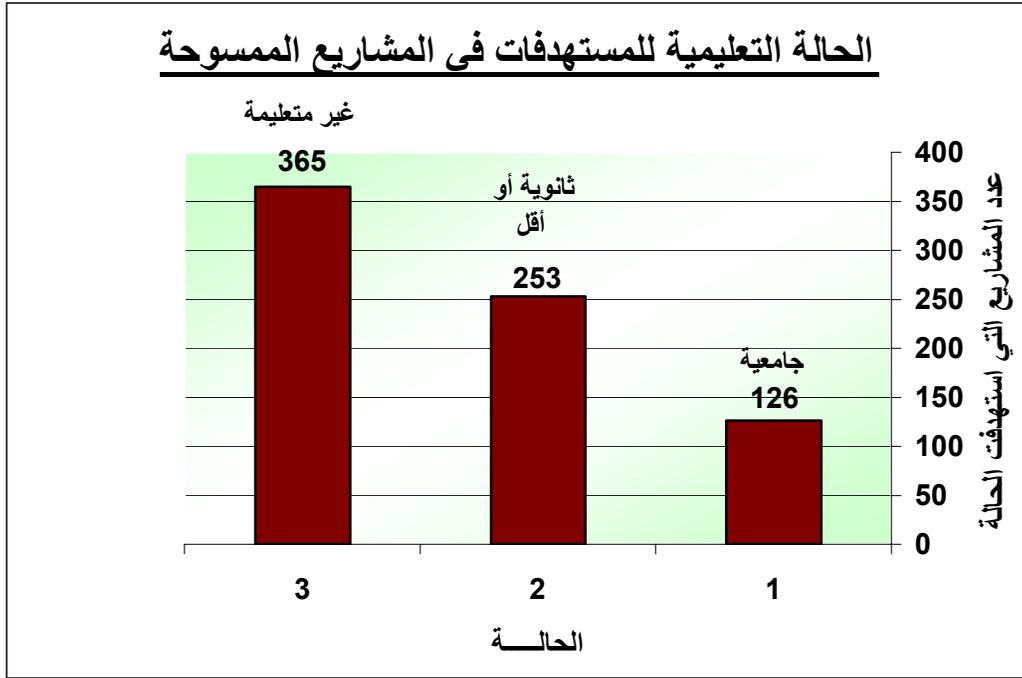


6.7.2 تصنيف الفئة المستهدفة تعليمياً بحسب عدد المشاريع التي استهدفت كل حالة:
 أظهر المسح أن المشاريع التي استهدفت النساء غير المتعلّقات بلغت 365 مشروعاً مقابل 253 مشروعاً استهدفت النساء الحاصلات على الثانوية أو أقل، و126 مشروعاً استهدفت الجامعيات.

[انظر الجدول (6.7)]

وتبين الأرقام أن غير المتعلقات هن الأكثر استهدافاً حيث تصل نسبتهن إلى (49%)، تليهن الحائزات على الثانوية أو أقل، بنسبة (34%)، وأخيراً الجامعيات اللاتي استهدفن بنسبة (17%) فقط. وتنبغي الإشارة هنا إلى أن كثيراً من المشاريع قد استهدفت أحياناً أكثر من حالة، وأحياناً أخرى الحالات الثلاث في آنٍ واحد، وذلك ما يوضحه الشكل التالي:

شكل (6.8)



6.7.3 تصنيف الحالة الوظيفية للمستهدفات وفقاً لعدد المشاريع التي استهدفت كل حالة:

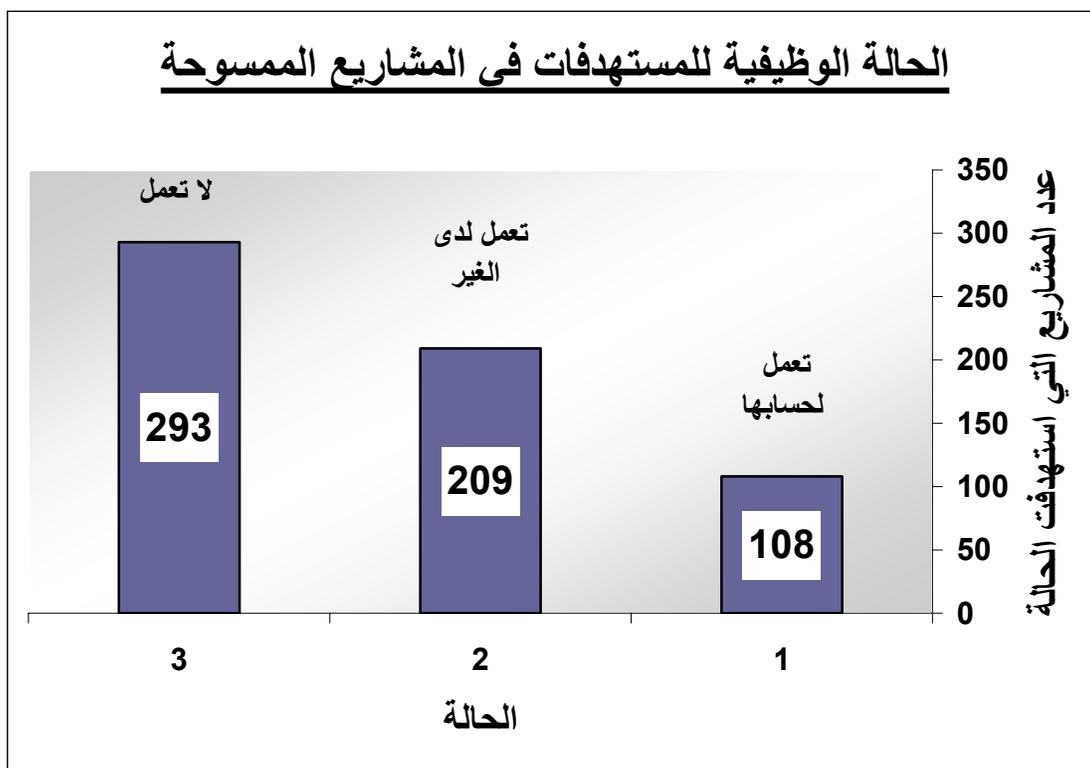
أظهر المسح أن المشاريع التي استهدفت من لا يعملن من النساء بلغت 293 مشروعاً، والمشاريع التي استهدفت النساء العاملات لدى الغير بلغت 209 مشروعاً، أما التي استهدفت من يعملن لحسابهن فبلغت 108 مشروعاً.

[انظر الجدول (6.8)]

ويتبين من ذلك أن غير العاملات هن الأكثر استهدافاً (48%)، تليهن العاملات لدى الغير (34%)، ثم العاملات لحسابهن (28%).

والشكل التالي يوضح هذه الحالة :

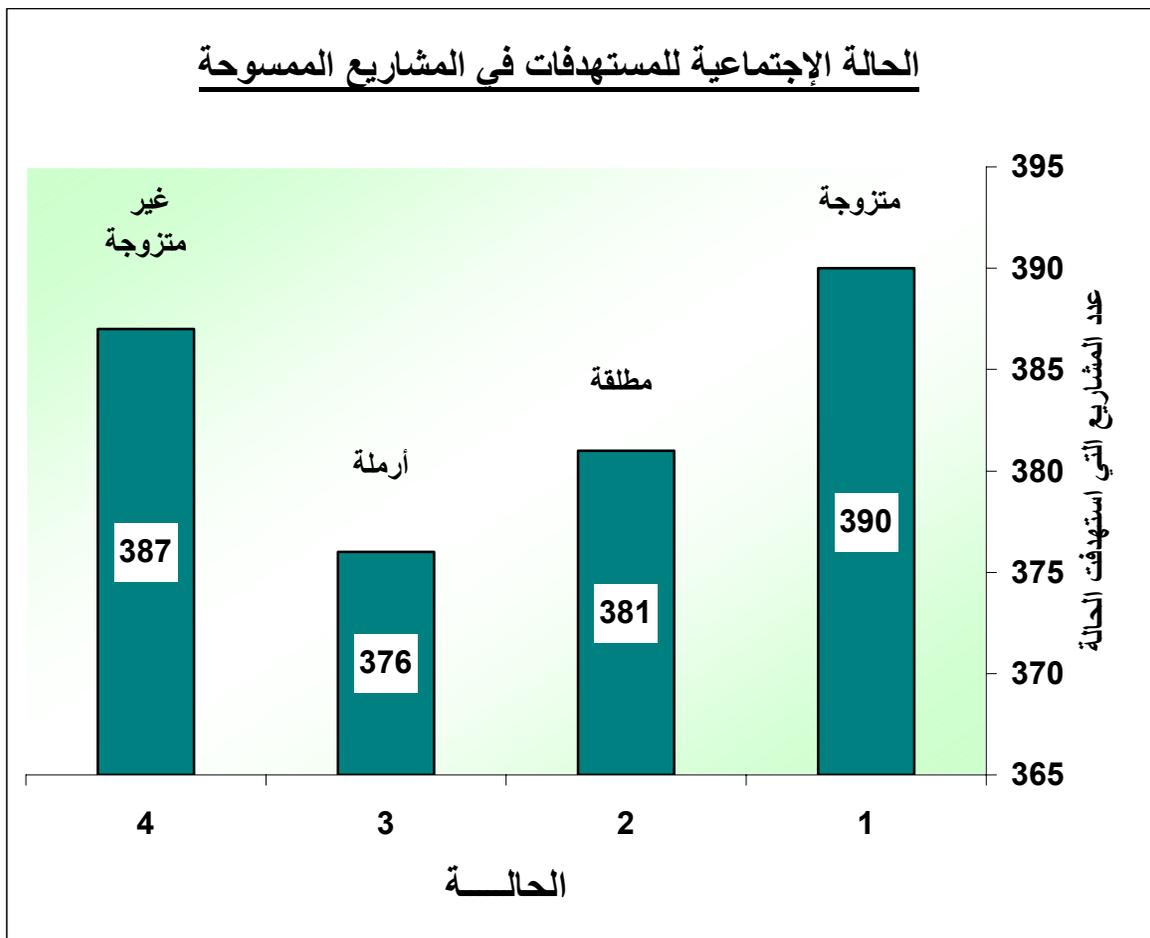
شكل (6.9)



6.7.4 تصنيف الحالة الاجتماعية للمستهدفات بحسب المشاريع التي استهدفت كل حالة:
أظهر المسح أن 390 مشروعاً استهدف النساء المتزوجات و381 مشروعاً استهدف المطلقات و376 مشروعاً استهدف الأرامل و387 مشروعاً استهدف النساء غير المتزوجات.
[انظر الجدول (6.9)]

وتبين الأرقام أن غالبية كبيرة من المشروعات استهدفت الحالات الأربع معاً، مما يجعل نسبها من الاستهداف تكاد تتساوي تقريباً.
والشكل التالي يوضح ذلك :

شكل (6.10)



6.7.5 تصنيف الحالة الاقتصادية للمستهدفات بحسب عدد المشاريع التي استهدفت كل حالة :

تضمنت الإجابات عشر حالات أساسية تعكس الوضع الاقتصادي للمستهدفات، بينما لم ترد إجابات على هذا السؤال من (68 مشروعاً) (17% من المشروعات). ويظهر التحليل أن 260 مشروعاً استهدفوا الفقيرات و18 مشروعاً استهدفوا متوسيطات الدخل و14 مشروعاً استهدفوا صاحبات مشاريع صغيرة، و13 مشروعاً استهدفوا مرشدات وموظفات زراعيات، و8 مشاريع استهدفت العاطلات عن العمل، و8 مشاريع أخرى استهدفت مديرات مشاريع صغيرة أو مديرات تنفيذيات، و4 مشاريع استهدفت راغبات في تحسين الدخل، و4 مشاريع أخرى استهدفت سيدات أعمال، و3 مشاريع استهدفت من لديهن نشاط قائم، ومشروعات استهدفا مالكات حدائق صغيرة ومواشي.

[انظر الجدول (6.10)]

ومن الواضح أن الفقيرات هن الأكثر استهدافاً، وبفارق كبير، حيث تصل نسبتهم إلى (65%) ويليهن متوسطات الدخل ولكن بنسبة (5%) فقط، ثم مالكات المشاريع الصغيرة بنسبة (4%)، وتراوحت نسب بقية الحالات بين (3% - 0.5%).

6.7.6 تصنيف المعايير الأخرى للفئة المستهدفة :

في الفقرة المخصصة لـ "معايير أخرى" ضمن تصنيف الفئة المستهدفة أوردت الإجابات المعايير التالية :

م	المعيار	الإجابات بحسب عدد المشروعات
1	قادرة على سداد القروض	4 مشروعات
2	منتمة إلى برنامج إقراض محدد	مشروع
3	تمتلك مستوى مهارات كافي ورغبة في المشاركة	6 مشروعات
4	تجيد الطباخة	مشروع
5	تعول اطفال	5 مشروعات
6	سكنها ردي	6 مشروعات
7	ذات احتياجات خاصة	9 مشروعات
8	بنيمة	مشروع
9	كفيفة ومعافة	3 مشروعات
10	عضوة في جمعية مسجلة رسمياً	مشروع
11	تسعى للتعلم	مشروع

6.7.7 العدد المستهدف والعدد الفعلي للمستفيدين :

في الفقرتين المخصصتين لـ " العدد المستهدف " و " العدد الفعلي للمستفيدين " , ضمن تصنيف الفئة المستفيدة وردت إجابات تقريبية كثيرة , كما أن حوالي (30) مشروعاً لم يقدم إجابات لأسباب مختلفة , وهناك مشروع حكومي متواصل (نهايته مفتوحة زمنياً) وبدأ عام 2004م هدفه الحد من حالة الاتكال على المساعدات المالية المقدمة من الدولة , هذا المشروع أورد عدداً مستهدفاً طموحاً جداً هو (650) ألف فقير عموماً , كما أورد مستفيدين فعليين خلال عام واحد عددهم ألفان فقط. كما لا بد من التنويه هنا (اعتماداً على ما لاحظناه أثناء مقابلات ملء الاستمارات ومتابعتنا اللاحقة لتدقيق بياناتها) إلى انه في حالة استثناء جزء من المشروعات المنفذة بواسطة جهات مانحة , وبعض الجهات الحكومية , إضافة إلى عدد ضئيل من المنظمات الأهلية , باستثناء هذا الجزء من المشروعات (التي تراعي قدراً من الدقة في التحديد المسبق لإعداد المستهدفات ثم متابعة خطوات التنفيذ لمعرفة العدد الفعلي للمستفيدين) , فإن مشروعات كثيرة أخرى وجدت صعوبة في تحديد أرقام دقيقة لهذا الغرض ولجأت إلى تسجيل أرقام تقديرية.

وقد بلغ الإجمالي العام للمستفيدين في جميع المشاريع (867474)
والإجمالي العام للمستفيدين الفعليين بلغ (219344)

6.8 تصنيف المشروعات بحسب تمويلها

نظراً لما يترتب عن عامل التمويل من آثار مباشرة وغير مباشرة على عملية تبني وتنفيذ وتوزيع مشروعات التمكين الاقتصادي للنساء بمختلف أبعادها , فقد اعتمدنا في التحليل تصنيفاً مفصلاً , أدرجت فيه جميع العينات الممسوحة (الاستمارات) , واشتمل التصنيف على المكونات التالية: عدد المشاريع , حجم التمويل , نسب التمويل بين الجهات المختلفة إن تعددت , الجهة الممولة , الجهة المنفذة.

وتم توزيع ذلك التصنيف على ثلاثة جداول , اختص الأول بالمشاريع التي تنفذها جهات حكومية , والثاني بالمشاريع التي تنفذها جهات غير حكومية , والثالث بالمشاريع التي تنفذها جهات إقليمية أو دولية.

[انظر الجداول : (6.11)، (6.12)، (6.13)]

ومن بيانات الجداول المذكورة يمكن استنتاج الآتي:

- محدودية التمويل الحكومي للمشاريع الممسوحة، فمن مجموع (85 مشروعاً) تنفذها الحكومة، هناك:
 - (12 مشروعاً) تنفذ بتمويل خارجي (100%) وبمبالغ تمويلية مرتفعة نسبياً.
 - (51 مشروعاً) ينفذون بتمويل محلي وخارجي، وفي حالات كثيرة تكون حصة التمويل الحكومي المحلي فيها محدودة (تصل إلى 2% فقط)، مع أن مبالغ تمويلها أعلى بكثير من باقي المشاريع المنفذة حكومياً.
 - (22 مشروعاً) هي المنفذة بتمويل حكومي محلي، ولكن بأحجام تمويل متواضعة.
- التنامي الملحوظ للمشروعات المنفذة من قبل جهات غير حكومية ويتمويل اغليه خارجي، فالمنفذ منها بتمويل ذاتي، أخذ في التزايد (13 مشروعاً) وأكبر تمويل بينها (مصدره القطاع الخاص) يتجاوز نظيره الحكومي من حيث حجمه.
- والمنفذ بتمويل محلي، أو محلي وخارجي عدده كبير نسبياً (98 مشروعاً)، وسقوفه الأعلى تتجاوز كثيراً نظيراتها المنفذة حكومياً (وهنا ينبغي ملاحظة أن حصة التمويل المحلي لعدد من هذه المشاريع كان مصدرها الصندوق الاجتماعي للتنمية، وهو الممول إقليمياً ودولياً بنسب تتجاوز كثيراً التمويل المحلي).
- وإذا أخذ في الاعتبار أخيراً، العدد الممول دولياً، والمرتفع نسبياً (44 مشروعاً)، سيتضح أن إسهام الجهات غير الحكومية في تنفيذ المشروعات يتركز في الأساس على تمويل الجهات المانحة إقليمية ودولية.
- العدد الكبير للمشروعات المنفذة والممولة في آن واحد من طرف الجهات المانحة (158 مشروعاً) وبأحجام تمويل مرتفعة، وعند الأخذ في الاعتبار باقي المشروعات المنفذة دولياً بتمويل خارجي ومحلي مع ما سبق الإشارة إليه في البندين السابقين من وزن نسبي مرتفع للتمويل الخارجي، سيتضح أن عملية تمويل وتنفيذ مشروعات التمكين الاقتصادي برمتها لا تزال معتمدة إلى حد كبير على العامل الخارجي.

6.9 نتائج تقييم المشروعات لمستوى ونائج أداؤها و للمشروعات الأولى بالموافقة

بالنظر للتنوع الكبير للجهات المنفذة ولطبيعة المشروعات المنفذة نفسها، من حيث مجالاتها ومواقعها وامتدادها الزمني وأهدافها وأحجامها ومصادر تمويلها، فإن طائفة واسعة من التفاصيل المتعلقة بخصائص المشروعات قد وردت ضمن الإجابات على الأسئلة الواردة ضمن بندي ثامنا وتاسعا من الاستمارة، وهي التقييمات التي سنحرص أدناه على العرض المركز لأبرزها، وأكثرها تجسيدا للحالات المشتركة بين المشاريع.

6.9.1 نقاط قوة المشاريع :

- **في مجال الظروف المعيشية، والتخفيف من الفقر، وزيادة فرص عمل للنساء، وتوفير الخدمات، وردت التقييمات التالية:**
 - المساعدة في التخفيف من الفقر، وتقليص فجوته.
 - توفير فرص عمل جديدة للنساء.
 - تحسين الأوضاع المعيشية، وزيادة دخول المستهدفات.
 - المساعدة على تحقيق اكتفاء ذاتي في أوساط الفقراء.
 - تمكين إعداد من المستفيدين من البدء بتحقيق ادخار.
 - سد حاجات المناطق المستهدفة من منتجات المشروعات.
 - إيصال مياه شرب نقية للبيوت الريفية.
 - توجيه (80%) من خدمات المشروع للمرأة.
 - تحسين مستوى الأمن الغذائي.
 - حصول النساء على تقنيات حديثة لحل مشكلة المياه والطاقة في الريف.
 - تأمين خدمات مشورة ومساندة مجانية للنساء.

- **في مجال تدريب النساء وبناء القدرات المعززة لوضعهن الاقتصادي :**
- الإسهام في تنمية مهارات الفقيرات.
- نجاح أعداد كبيرة من المتدربات في فتح مشاريع.
- حصول العاطلات على تدريب يساعدهن على العمل.
- تحسين الأنشطة الإنتاجية للمرأة.
- عدم التسرب أثناء التدريب.
- اختيار موضوعات تدريبية تلائم احتياجات النساء.
- توفير مدربين أكفاء.
- إجراء عملية تقييم دوري للمتدربات.
- إيصال خدمات تنمية القدرات الإنتاجية إلى مختلف مناطق البلاد.
- تفاعل وحماس النساء لتحسين إنتاجيتهن.

- **في مجال الخدمات الإقراضية :**
- نشر خدمات الإقراض الصغير في مناطق متزايدة.
- عدم وجود أرباح في العملية الإقراضية.
- التوعية بالثقافة الائتمانية، وخروج النشاط عن النمط التقليدي.
- التزام المستفيدات بشروط القروض.
- توفير صناديق دوارة للنساء.
- اللامركزية في إدارة العملية الإقراضية.
- عدم اعتماد المشروع على تقديم قروض نقدية وإنما تأمين متطلبات وتجهيزات المشروع.
- تحول المشروع إلى (شركة مساهمة في التمويل الأصغر).

• **في مجال بناء القدرات التنظيمية والمؤسسية للإدارات والجهات ذات العلاقة بتنمية المرأة:**

- تأسيس وبناء قدرات إدارات، ولجان تنمية المرأة في مواقع جديدة وتهيئة بيئة عملية إدارية مناسبة للنساء.
- تسليط الضوء المتزايد على قضايا احتياجات المرأة العاملة.
- تفعيل إستراتيجية عمل المرأة.
- تعزيز البنية المؤسسية لفروع اتحاد النساء وإجراء الانتخابات الدورية.
- وجود مقرات ثابتة وأماكن ملائمة لنشاط المشاريع والمنظمات.
- استقلالية المرأة في إدارة المشروع.
- اشتراك منظمات المجتمع المدني في المهام التنموية.
- إنشاء جمعيات نسوية.
- التزام الشفافية في العمل.
- ضمان التوسع والاستدامة للقدرات الفنية والإدارية.
- اكتساب منهجية "تمكين المرأة" مزيداً من القبول والانتشار.

• **في مجال الأداء المالي والإداري والغني للمشروعات :**

- بدء الاعتماد على التمويل الذاتي للمشروع.
- تمكين المشروع من الاستمرارية وضمان ربحيته.
- سعة السوق وغياب المنافسين.
- وجود جهة ممولة ودعم كاف.
- تحقيق نسبة نجاح عالية.
- موقع المشروع مناسب.
- التدريب المسبق على إدارة المشروع.
- الاعتماد على الدراسات والمسوحات.
- توفر المواد الخام اللازمة لعمل المشروع واستدامته.
- اعتماد المشروع على أدوات عمل حديثة.

- قدرة المشروع على تنويع وتحديث نشاطاته.
- الاعتماد على التقييم الخارجي.
- متابعة المشروع للمستفيدات وتدخله لحل مشاكلهن الكبيرة.
- المشروع هو الوحيد في المنطقة.
- إقامة المشروع معرضا لمنتجاته.
- **نقاط قوة متعلقة بأهداف عامة، وباحتياجات ومشروعات أكثر خصوصية :**
- إحداث تنمية زراعية، وإدخال تقنيات جديدة إلى الريف.
- ترسيخ وانتشار ظاهرة تأسيس المشروعات الصغيرة.
- تزايد اهتمام الحكومة وأرباب العمل والعاملين بالمشروعات الصغيرة.
- تمكين الكفيفات من التعليم والإلمام بمهارات وتقنيات حديثة.
- اعتماد الكفيفات على الذات وفتحهن لدفاتر توفير لمواجهة الاحتياجات الطارئة.

6.9.2 نقاط ضعف المشاريع:

- **في مجال الأداء المالي والفني و الإداري للمشروعات :**
- غياب التمويل والدعم الكافي للمشروع.
- توقف التمويل رغم نجاح المشروع.
- عدم توفر ميزانية محلية داعمة للتمويل الأجنبي.
- خضوع إدارة المشروع لأكثر من جهة للتمويل.
- اضطراب المستفيدات لسحب مبالغ من رأس المال يفشل المشروع.
- الاعتماد على البيع بالدين يبقي المشروع عرضة للمخاطر.
- الصفة القانونية للمشروع غير واضحة.
- عدم وضوح خطة عمل المشروع.
- محدودية مدة المشروع.
- مكان المشروع غير مناسب / محدودية السوق.
- غياب، أو ضعف، القنوات التسويقية لمنتجات المشروع.
- ضعف القدرات والمهارات الترويجية والإعلامية.
- **في مجال الخدمات الإقراضية :**
- طلب ضمانات تفوق قدرات الفقراء.
- غياب ضمانات قانونية تكفل استعادة القروض.
- تأخر المستفيدين عن سداد القروض في وقتها، وصعوبة استعادتها.
- صغر حجم القروض.
- التشتت الجغرافي لسكن المستفيدين (في الريف) وتنقلهم (في المدن) يعيق متابعة التحصيل.
- تأثر المجتمع بالثقافة الراضية للإقراض وكأنه دبا.
- عدم قدرة الناس على التعامل بجدية كافية مع الوقت.
- **في مجال التدريب :**
- تسرب النساء من التدريب.
- عدم توفر كادر تدريبي بكفاءات وخبرات ملائمة.
- قصر مدة التدريب.
- غياب التدريب المستمر للمدربات.
- ضعف /غياب المشاريع الملحقة لما بعد التدريب.
- عدم ضمان الاستفادة الفعلية للمتدربات في الحصول على عمل.
- شح المدربين في مجال التمويل الأصغر.
- انتعاش الثقافة التقليدية الراضية لإسهامات المرأة التنموية تعيق إقبالها على التدريب.
- **في مجال بناء القدرات المؤسسية للجهات ذات العلاقة بتنمية المرأة :**
- عدم اعتماد مخصصات لتشغيل إدارات المرأة.
- لا يوجد نظام وتوصيف موحد لعمل إدارات المرأة

- المرأة أكثر تضرراً من بيروقراطية الإدارة في المؤسسات العامة.
- ضعف التنسيق والتواصل بين الإدارات المختلفة للمرأة.
- عدم وجود مقرات ملائمة لعمل المنظمات والجمعيات.
- التركيز على المدن وتجاهل الريف.

6.9.3 أهم المشاريع الأولي بالمواجهة :

- المشاريع المدرة للدخل.
- مشاريع الإقراض متناهي الصغر.
- مشاريع حفظ الأطعمة.
- مشاريع تطوير الصناعات اليدوية: كالنحت والخزف، والخياطة، والتطريز...الخ.
- مشاريع تربية المواشي.
- مشاريع تجارية لبعض الخدمات الحديثة: محلات الانترنت، طباعة الكمبيوتر، تصوير الوثائق.
- مشاريع تهتم بمستلزمات الأعراس.
- مشاريع تستهدف العاطلات والعائدات إلى العمل بعد انقطاع طويل.
- مشاريع صناعية، زراعية، سمكية، قابلة لاستيعاب النساء بأعداد كبيرة.
- مشاريع تأمين المياه النقية الطاقة البديلة للحطب، وتوفير الوقت لنساء الريف.
- مشاريع خدمية للمرأة الريفية /خدمات البنية التحتية.
- مشاريع تعنى بتسويق المنتجات الزراعية والحرفية لنساء الريف.
- مشاريع تدريب وتأهيل الفقرات.
- التدريب على الصناعات الصغيرة والحرفية: صناعة الحلوى، المناحل، تربية المواشي والدواجن، التدبير المنزلي.
- التدريب وتأهيل الفتيات الأصغر سنا في مجالات المهارات الحياتية.
- التدريب على إدارة مشروعات الإقراض.
- التدريب على مهارات إدارة وتخطيط المشروعات.
- التدريب على المهارات التسويقية لمنتجات المشروعات.
- إنشاء مركز متخصص بدراسة سوق الأنشطة الصغيرة وتوفير المعلومات اللازمة عنها.
- مشاريع توعوية - ثقافية تستهدف تغيير نظره المجتمع التقليدية تجاه وادوار المرأة.
- مشاريع توعوية - تثقيفية بحقوق الإنسان للمرأة وحقوق النساء العاملات.
- مشاريع تعني بإدماج قضايا الإرشاد المائي - البيئي في العمل الإرشادي النسوي.
- مشاريع تعني بمحو أمية النساء وبموضوعات الصحة الإيجابية.
- مشاريع تعني بالأطفال الذين لا عائل لهم.

6.10 إيضاحات حول مشروعات وأنشطة في مجال التمكين الاقتصادي لم تخضع للمسح

هناك (3) جهات حكومية تمارس أيضا أنشطة ذات صلة مباشرة بقضايا التمكين الاقتصادي للمرأة هي: صندوق الرعاية الاجتماعية، صندوق تنمية المشروعات الصغيرة، بنك التسليف التعاوني والزراعي. ولكن نتجه اتخاذ أنشطة هذه الجهات أشكالا لا تتطابق بالقدر الكافي مع متطلبات وشروط المسح، فقد تردد المعنيون في الجهات الثلاث عن ملء الاستمارات وقدموا معلومات عن الأنشطة نوجزها بالاتي:

• صندوق الرعاية الاجتماعية:

تمنح الحكومة عبر هذا الصندوق التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل معونات ومساعدات مالية للحالات والأسر الفقيرة على مستوى الجمهورية، تتراوح القيمة الشهرية للمعونة ما بين (1000-2000) ريال فقط بحسب تعداد أفراد الأسر المستفيدة، (أي ما يقارب بالمتوسط (8دولارات) للأسرة. وخلال العام 2004م خصصت الوزارة للنساء مساعدات غطت (315.702) حالة من النساء، بنسبة (48.8%) من مجموعة الحالات المشتملة على الذكور والإناث.

• صندوق تنمية الصناعات الصغيرة:

يقدم قروضاً للنساء في خمس محافظات فقط، وقد تزايدت القروض خلال الفترة من 2000-2004م من 16 قرصاً، بمبلغ إجمالي (4.230) ألف ريال إلى (152) قرصاً بمبلغ إجمالي (35.616) ألف ريال. وكان إجمالي القروض التي قدمها الصندوق للجنسين عام 2004م قد بلغت (549) قرصاً بمبلغ إجمالي قدره (407.946) ألف ريال، أي أن حصة النساء من إجمالي القروض تشكل حوالي (28%)، ومن إجمالي مبالغ الإقراض حوالي (9%) فقط. أما فرص العمل التي أضيفت عام 2004م نتيجة لتقديم قروض الصندوق، فكانت مجموعها في المحافظات الخمس (198) فرصة عمل، منها (16) للنساء.

• بنك التسليف التعاوني و الزراعي:

ركز البنك عملياته الإقراضية للمرأة الريفية في (4) مناطق رئيسية هي صنعاء، تعز، عدن، الحديدة، مولت مشروعات الثروة الحيوانية من أغنام وأبقار وقد لوحظ تناقص مستمر في عمليات إقراض النساء التي قدمها البنك خلال الأعوام الأربعة الأخيرة فبعد أن بلغت قيمتها عام (2001)، (16.4) مليون ريال، تراجعت إلى (13.9) مليون ريال عام 2002م، وإلى (11.9) مليون ريال عام 2003م، ثم إلى (4.8) مليون ريال فقط عام 2004م.

7. الاستخلاصات والتوصيات

7.1 الاستخلاصات:

أوصلتنا نتائج المسح المعروضة أعلاه، وما تلمسناه في سياق المسح الميداني، ومقابلات المسؤولين في الجهات المسووحة، إلى عدد من الاستخلاصات المتعلقة بتجربة التمكين الاقتصادي للنساء في اليمن، ونوجزها بالآتي:

- أن عملية تبني مشروعات تنموية موجهة للتمكين الاقتصادي للنساء تحديداً لا تزال عملية تجرى، حتى الآن، على هامش المسار الرسمي للتنمية في البلاد، وبتحفيز وإسهام أكبر من طرف المانحين وبعض من منظمات المجتمع المدني.
- أن المجتمع المدني، بمنظماته الأهلية النسوية التي نشأ معظمها حديثاً، أخذ بفرض نفسه، وبشكل متنامٍ لممارسة الأنشطة التنموية الداعمة لتمكين المرأة اقتصادياً، ولو أن هذه العملية لا تزال تتم بتحفيز واعتماد كبير على العامل الخارجي ومصادر تمويله.
- أن اهتمام الجانب الحكومي بالمشروعات المخصصة سلفاً لتلبية احتياجات النساء الاقتصادية، وتعزيز استقلاليتها، لا يواكب الموقف الرسمي الذي بدأ بتطور على نحو أوضح في السياسات والاستراتيجيات المعلنة، وبالذات إستراتيجية تنمية المرأة - النوع الاجتماعي. فما هو معتمد لهذا الغرض في الموازنات والخطط الحكومية لا يزال يتم إما وفق منهجيات غير مراعية لمنظور النوع الاجتماعي، أو ينحصر في المجالات التقليدية الهادفة لتنمية الأسرة والمجتمع عموماً، أو يركز بمعظمه على المساعدات ومصادر التمويل الخارجية.
- أن المانحين، الدوليين والإقليميين، يشكلون حتى الآن الطرف الأكثر اهتماماً باحتياجات النساء الاقتصادية، أكان من حيث مصادر التمويل المخصصة سلفاً لأهداف تلبية تلك الاحتياجات، أو من حيث تبني عملية التنفيذ والإشراف المباشر على مشروعات ترتبط بتمكين النساء اقتصادياً.
- أن الريف اليمني، لا يزال هو الجهة الأكثر حاجة للاستهداف في مجال تمكين النساء اقتصادياً. وما أظهره المسح من تغطية نسبية لبعض المناطق الريفية، يعود لمشاريع نموذجية مكثفة تستهدف مناطق ريفية محدودة.
- أن مشاريع التدريب والتأهيل للنساء لتمكينهن من الالتحاق بسوق العمل، أو البدء بممارسة نشاط مدر للدخل... هي مشاريع أخذت في الانتشار التدريجي وتعكس اهتماماً بالظاهرة، لكن هذا الانتشار لا يزال غير مدروس وغير موجه، وكثير من مخرجات التدريب لا تجدي، لعدم وجود مشاريع تعني بمرحلة ما بعد التدريب، ولا يزال حافز وجود تمويل خارجي يشكل سبباً رئيسياً لانتشارها.

- أن الإقراض الصغير والدعم الموجه لتشجيع النساء على ممارسة نشاطات مدرة للدخل لا يزال معتمداً كثيراً في انتشاره على عامل توفر مصادر تمويل سهلة، وبمجرد شحة أو غياب هذه المصادر تتعرض المشروعات للانحيار السريع. لذلك فهذا الأمر أيضا بحاجة إلى رعاية وتخطيط مسبق لمساره، بما يكفل إرساء أسس قانونية وتنظيمية واضحة لنشأة وانتشار المشاريع، تؤمن مقومات كافية لاستمراريتها وعدم تعثرها السريع.
- أن سيادة الأنماط التقليدية بمعظمها، لمشروعات التمكين الاقتصادي للنساء، والمعتمدة على تنمية المهارات الحرفية والصناعية التقليدية، هو أمر مقبول ولا بديل له في مراحل انتشاره المبكرة هذه. لكن الأمر على المدى البعيد، (وفي عصر العولمة الذي يفرض أشكالا من الاندماج يصعب التحكم بها، كما يفرض تحولات متسارعة في أوقات قياسية)، هذا الأمر لن يكون كافيا ولا مقبولا، ولا بد من الاستعداد له بتحفيز وتنمية أنماط متعددة وحديثة من المهارات والصناعات.

7.2 التوصيات:

- لتحويل التبنّي الرسمي لقضايا المرأة والنوع الاجتماعي إلى إستراتيجية قابلة للتنفيذ في الواقع، لابد من ربطه (تدرجياً) بإجراءات عملية تمس مباشرة عملية التمويل التنموي، بحيث يتجسد منظور النوع الاجتماعي، عبر الموازنة الحكومية قبل غيرها من الجهات ذات العلاقة. وهذا يعني التخصيص المسبق للاعتمادات اللازمة لتنفيذ مشروعات موجهة سلفاً للتمكين الاقتصادي للمرأة.
- اعتبار مكافحة الموروث الثقافي التمييزي ضد المرأة والمعوقات الاجتماعية والسياسية لاشتراكها الفاعل في الحياة الاقتصادية وفي صناعة القرار التنموي، جزءاً أساسياً في إستراتيجية مكافحة الفقر بين النساء، وربط توجهات التخفيف من فقرهن بمؤشرات رقمية ملزمة لكافة الجهات ذات العلاقة، وهذا يعني تحويل هدف "خفض نسبة النساء الفقيرات إلى النصف عام 2015م"، الوارد ضمن إستراتيجية تنمية المرأة - النوع الاجتماعي، إلى إجراءات ملزمة تتحقق عبر مشاريع تمكين اقتصادي للنساء، تعكسها كافة الجهات المعنية ضمن خططها القادمة من 2006-2015م، وتحدد سلفاً الموارد اللازمة لتمويلها.
- التزام الجهات المعنية (حكومية، غير حكومية، ومانحين) وبدرجة أساسية القطاع الخاص المحلي، بتبني ودعم المشاريع المستهدفة تحديداً نساء الريف الفقيرات، وبالذات اللاتي يعلن أسراً معيشية، مع التركيز على المشاريع الصناعية الصغيرة المعتمدة على المنتجات الزراعية، نباتية وحيوانية.
- تبني التشريعات والإجراءات الإدارية الكفيلة بتنظيم وتطوير المشاريع الصغيرة والأصغر والمتوسطة، وضمان استفادة نسبة عالية من النساء الفقيرات من هذه المشروعات، مع تهيئة المقومات للبرامج الداعمة للإقراض الصغير كي تتحول إلى كيانات (أو شركات) قابلة للاستدامة عبر التمويل الذاتي.
- اهتمام الجهات المعنية (حكومية، غير حكومية، ومانحين) بإيلاء اهتمام أكبر بمشاريع ما بعد التدريب والتأهيل للنساء، لضمان استفادتهن الفعلية مما يحصلن عليه من مهارات تدريبية وتأهيلية، عبر التوظيف أو بدء ممارسة أنشطة مدرة للدخل.
- تقديم مزايا ضريبية للنساء اللاتي يمارسن بأنفسهن نشاطاً استثمارياً في أي من المشاريع الزراعية والصناعية والخدمية، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتيسير حصول ووصول النساء إلى حقهن في تملك الأرض وكافة الموارد الإنتاجية، إضافة إلى حقهن الشرعي في الإرث.
- تبني مشروعات تعالج أوضاع النساء اللاتي فقدن أعمالهن، أو تضررن بسبب إجراءات خصخصة مؤسسات القطاع العام، بما يكفل إعادة تأهيلهن وإحاقهن بأعمال مناسبة.
- الاهتمام بالمشروعات المراعية لظروف النساء القاطنات في الشريط الساحلي كالصناعات والحرف المرتبطة بمهنة الاصطياد وصناعة الشباك أو صيانتها وغيرها من متطلبات المهنة.
- الاهتمام بالمشروعات المشجعة لاقتحام النساء مجالات العمل المصنفة أو الخاضعة تقليدياً لهيمنة الذكور، كالاشتغال في مجالات الهندسة، والعلم والتكنولوجيا، والصناعات الحديثة وأعمال الصيانة الالكترونية والميكانيكية، والعمل في مجال الشرطة والأمن... الخ.
- الاهتمام بالمشروعات الملبية لاحتياجات النساء الشابات المقدمات على الحياة العملية والمهنية لأول مرة، أو العائدات إلى سوق العمل مجدداً أو الراغبات في تغيير وظائفهن.
- الاهتمام بمشروعات تعني بالاحتياجات الاقتصادية للنساء في أعمار معينة، وذوات الاحتياجات الخاصة كالمراهقات والمسنات، والمرضعات والحوامل والوحيدات، واللاتي لا ماوى لهن، وضحايا العنف أو التحرش أثناء العمل والمحتاجات لبدء حياة جديدة بعد السجن... الخ.
- الاهتمام بمشاريع تؤمن رعاية نهائية لأطفال النساء العاملات.
- الاهتمام بمشاريع داعمة لجهود النساء المطالبة بـ: تعديل أو تفعيل التشريعات والممارسات الإدارية المتعلقة بالعمل، الترقى الوظيفي والمشاركة في صنع القرار، الحصول على الضمانات والتأمينات الاجتماعية والصحية المتساوية، وكل ما يؤمن التعامل اللاتمييزي في شغل الوظائف والمهن وفي الأجور والتقاعد.

الملاحق

الجدول المرفقة

جدول (4.1) : البيانات الأساسية للاستثمارات التي اشتملت كل واحدة منها على أكثر من مشروع

رقم الاستثمار	عدد المشاريع التي تضمنتها	عدد المحافظان، المديران، المناطق التي شملتها	نوع أنشطة المشروعات	الجهة التي ملأت الاستثمار		الجهة المنفذة	
				اسم الجهة	طبيعتها	حكومية	غير حكومية / دولية / إقليمية
1	9	(9) مديريات في محافظتين	خدمية	اليونسيف	دولية		9
-3 7	130	(130) قرية ومنطقة في (5) محافظات	زراعية و خدمية	منظمة كير العالمية	دولية		130
9	5	(5) مديريات في (5) محافظات	تدريب حرفي	منظمة العون الإنساني والتنمية	دولية		3
10	3	(3) مناطق في (3) محافظات	خدمية	لجنة الإمارات	إقليمية		3
11	6	(6) محافظات	صناعية، خدمية	لجنة الإمارات	إقليمية		6
12	4	(4) مديريات في (4) محافظات	خدمية	السفارة اليابانية	دولية		4
13	9	(9) محافظات	خدمية	التعاون الفني الألماني	دولية		9
	166	إجمالي المشروعات في (11) استثماراً ملأها جهات إقليمية / دولية مانحة					25
18	5	(5) محافظات	زراعية وصناعية	وزارة الشؤون الاجتماعية، الإدارة العامة للمرأة العاملة	حكومية		5
رقم الاستثمار	عدد المشاريع التي تضمنتها	عدد المحافظان، المديران، المناطق التي شملتها	نوع أنشطة المشروعات	الجهة التي ملأت الاستثمار		الجهة المنفذة	
				اسم الجهة	طبيعتها	حكومية	غير حكومية / دولية / إقليمية
19	21	(21) محافظة	خدمية	وزارة الشؤون الاجتماعية، صندوق الرعاية الاجتماعية	حكومية		21

		21	حكومية	وزارة الشؤون الاجتماعية ، برنامج الأسر المنتجة	خدمية	(21) محافظة	21	20
		6	حكومية	وزارة الشؤون الاجتماعية، الإدارة العامة للمرأة والطفل	زراعية، صناعية، إقراض	(5) محافظات	6	21
		12	حكومية	وزارة التعليم الفني والتدريب المهني، مركز نظم للتدريب	مهني	العاصمة	12	22
2			حكومية	وزارة الصناعة والتجارة، الإدارة العامة للصناعات الصغيرة	صناعية، خدمية	محافظتين	2	26
		2	حكومية	وزارة الزراعة، إدارة تنمية المرأة الريفية	زراعية	محافظة واحدة	2	27
		2	حكومية	وزارة الزراعة، إدارة تنمية المرأة الريفية	زراعية	مديرتان	2	28
2			حكومية	وزارة الزراعة، إدارة تنمية المرأة الريفية	زراعية	منطقتين في محافظتين	2	29
13			حكومية	وزارة الزراعة، إدارة تنمية المرأة الريفية	خدمية - تأسيس البنية التحتية وبناء القدرات	13 محافظة	13	30
		6	حكومية	وزارة الزراعة، إدارة تنمية المرأة الريفية	زراعية (تربية حيوانات)	6 محافظات	6	31
		3	حكومية	وزارة الزراعة، إدارة تنمية المرأة الريفية	زراعية "تربية حيوانات"	3 مديريات في محافظة واحدة	3	32
	5		حكومية	الوحدة الرئيسية للتخفيف من الفقر- وزارة التخطيط	خدمية	5 محافظات	5	38
17	5	78	100 إجمالي المشروعات في (13) استمارة ملأتها جهات حكومية					
رقم الاستمارة	عدد المشا ريع التي تضمنتها	عدد المحافظات، المديرات، المناطق التي شملتها	نوع أنشطة المشروعات	الجهة التي ملأت الاستمارة		الجهة المنفذة		
				اسم الجهة	طبيعتها	حكومية	غير حكومية / إقليمية / دولية	
39	3	3 محافظات	زراعية - خدمي - حرفي	المكتب التنفيذي لاتحاد نساء اليمن	غير حكومية		3	
40	9	9 محافظات	خدمية	المكتب التنفيذي لاتحاد نساء اليمن	غير حكومية		9	
41	4	4 محافظات	خدمية	المكتب التنفيذي لاتحاد نساء اليمن	غير حكومية		4	

	21		غير حكومية	المكتب التنفيذي اتحاد نساء اليمن	خدمية	21 محافظة	21	42
	5		غير حكومية	اتحاد نساء اليمن / فرع ابين	خدمية/ إقراض	5 مناطق في محافظة واحدة	5	43
	2		غير حكومية	اتحاد نساء اليمن / فرع أبين	خدمية / إقراض	منطقتان في محافظة واحدة	2	44
	9		غير حكومية	الاتحاد التعاوني الزراعي	زراعية / صناعية	9 محافظات	9	45
	11		غير حكومية	الاتحاد التعاوني الزراعي	زراعية / صناعية	11 محافظة	11	46
	4		غير حكومية	جمعية تنمية المرأة والطفل	خدمية / تدريب	4 محافظات	4	53
	5		غير حكومية	برنامج الادخار والإقراض/ حيس	زراعية / خدمية-حرفية	5 مديريات في محافظة واحدة	5	69
	2		غير حكومية	برنامج الادخار والإقراض/ بيت الفقيه	زراعية / صناعية-خدمية	مديرتان في محافظة واحدة	2	70
	3		غير حكومية	مشروع القروض الصغيرة	إقراض	3 مناطق في العاصمة	3	72
	3		غير حكومية	جمعية الصدى النسوية	خدمية	3 محافظات	3	78
	3		غير حكومية	برنامج تنمية المشروعات الصغيرة والحرفية	خدمية	3 محافظات	3	94
	84			إجمالي المشروعات في (14) استمارة ملأتها جهات غير حكومية			84	

جدول (4.2) : البيانات الأساسية للاستثمارات التي اشتملت كل منها مشروعاً وحيداً

رقم الاستثمار	عدد المشاريع التي تضمنتها	عدد المحافظات- المديرين، المناطق التي شملتها	نوع أنشطة المشروعات	الجهة التي ملأت الاستثمار		الجهة المنفذة		
				اسم الجهة	طبيعتها	حكومية	حكومية غير	إقليمية ودولية
8	1	العاصمة	إقراض	منظمة العون الإنساني للتنمية	إقليمية			1
14	1	العاصمة	خدمات تدريبية	المؤسسة اليمنية للتنمية	دولية			1
25-23	3	أمانة العاصمة + وضواحيها + عمران + سقطرى	تدريب وتأهيل مهني	وزارة التعليم الفني والتدريب المهني	حكومية	3		
37-33	5	عمران + سقطرى(2) + لحج + تعز	صناعية+خدمية+ زراعية	وزارة الزراعة(3) وزارة التعليم الفني والتدريب المهني	حكومية	4		1
52-47 68-54 71 77-73 93-79	42	العاصمة(17) مشروعا تعز(11) مشروعا اب(7) مشاريع لحج(3) مشاريع صنعاء(2) مشروعا ن الحديدة(2) مشروعا عان	زراعي(5) مشاريع، صناعي(9)، مشاريع خدمي(28) مشروعا، تجاري ربحي(6) مشاريع، حرفي(4) (مشاريع، قروض(3) مشاريع	(20) جهة غير حكومية؛ اتحادات ومؤسسات وجمعيات ومراكز نسوية تعاونية، خيرية، اجتماعية، تنموية	غير حكومية		6 مشاريع 15 مشروعاً 5 مشروع ات 15 مشروعاً	1
	52					7	41	4

جدول (4.3) : تصنيف المشاريع التي غطاها المسح

الجهات	عدد المشاريع الواردة في استمارات الجهات	عدد المشاريع بحسب الجهات التي نفذتها
حكومية	108	85
غير حكومية	126	155
إقليمية أو دولية مانحة	168	162
المجموع	402	402

جدول (6.1) : تصنيف مجالات نشاط المشروعات

الجهة المنفذة	عدد المشروعات المنفذة	زراعية	صناعية	خدمية	أخرى		الإجمالي
					إفراض	تدريب حرفي	
حكومية	85	22	6	44	2	15	89
غير حكومية	155	32	36	104	9	14	195
مانحة	162	36	2	121	1	17	177
الإجمالي	402	90	44	269	12	46	461

جدول (6.2) : التصنيف الزمني للمشروعات وطبيعة تواصلها بحسب سنة بدء التنفيذ

عدد المشروعات وطبيعة تواصلها	عدد المشروعات المنفذة	طبيعة تواصل المشروعات			سنوات نهاية المشروعات أن وجدت
		دورية	متكررة	واحدة لمرّة	
سنوات بدء التنفيذ					
1996م وما قبلها	30	1	29		
1997-1998م	23	2	21		5-مشروعات (2003)
1999-2000م	29		21	8	(2002)-مشروع (2003)-3مشروعات (2004)-4 مشروعات (2005)-11مشروعات
2001-2002	44	15	17	12	(2003)- 5مشروعات (2004)- 21 مشروعات (2006)-مشروع شهر واحدة مشروع

2004-2003	267	39	193	35	(2003) - مشروع (2004) - 35 مشروعاً (2005) 32 مشروعاً (2006) - 32 مشروعاً (2007) 108 مشروعاً شهر واحد - مشروع أسبوع واحد - 3 مشروعاً
2005	9		5	4	(2005) - 3 مشروعاً (2006) - 2 مشروعاً (2007) - 2 مشروعاً شهر واحد - مشروع
المجموع	402	57	286	59	

جدول (6.3): توزيع المشروعات على محافظات الجمهورية وفقاً للجهات المنفذة

المحافظة/الجهة المنفذة	حكومية	غير حكومية	إقليمية / دولية	المجموع
العاصمة - صنعاء	17	28	5	50
محافظه صنعاء	4	7	2	13
عدن	4	8	3	15
تعز	8	19	2	29
اب	2	13	1	16
الحدیده	7	16	5	28
حضر موت	7	7	2	16
حجة	2	3	14	19
ذمار	2	5	1	8
لحج	3	8	2	13
البيضاء	2	4	1	7
أبين	2	15	8	25
شبهه	2	3	1	6
صعدة	3	4	1	8
المحويت	4	3	29	36
مارب	2	3	1	6
الجوف	3	1	1	5
المهرة	2	2	1	5
عمران	4	3	80	87
الضالع	2	2	1	5
ريمة	3	1	1	5
الإجمالي	85	155	162	402

جدول (6.4): تصنيف المشروعات بحسب الجهات المنفذة

المجموع	جهات إقليمية أو دولية مانحة	جهات حكومية غير حكومية	جهات حكومية	جهات التنفيذ
402	162	155	85	عدد المشروعات المنفذة
%100	%40	%39	%21	نسبتها إلى الإجمالي

جدول (6.5): تصنيف الأنشطة والإنجازات الفعلية وفقاً لعدد المشروعات التي استهدفتها

الأنشطة					الإنجازات الفعلية			
اجتماعية	فروض	تدريب وتأهيل وتنشيط	مالية	مساعدات فنية	أخرى	تدريب	خدمات	أخرى
27	223	348	59	248	<ul style="list-style-type: none"> - تحسين إنتاج زراعي (15) مشروعا - استصلاح أراضي (19) مشروعا - أمن غذائي (28) مشروعا - إدرار دخل وريح (2) مشروعات - دراسة جدوى (4) مشروعات - رواتب وأجور (4) مشروعات - درء كوارث (3) مشروعات - توعية بالصحة والبيئة (5) مشروعات - ربط مؤسسات المجتمع المدني ببعضها (2) مشروعات - نشاط توعوي (1) مشروع 	253	283	<ul style="list-style-type: none"> - فروض ميسرة (91) مشروعا - إدرارا دخل (5) مشروعات - تحسين بنية زراعية (28) مشروعا - تجهيز وإنشاء مشاريع صغيرة (37) مشروعا - دراسة جدوى (4) مشروعات - بناء قدرات (37) مشروعا - إصاح بيئي (3) مشروعات - دعم إنشاء مؤسسات مجتمع مدني (5) مشروعات

جدول (6.6): تصنيف الحالة الجغرافية للمستهدفات

الحالة الجغرافية للمستهدفات	ريفية	حضرية	من البادية والمناطق
عدد المشاريع	239	107	73
التوزيع النسبي للمشاريع	%57	%26	%17

جدول (6.7): تصنيف الحالة التعليمية للمستهدفات

الحالة التعليمية للمستهدفات	جامعية	ثانوية أو أقل	غير متعلمة (أمية، أو ملمة)
عدد المشروعات	126	253	365
التوزيع النسبي للمشروعات	%17	%34	%49

جدول (6.8): تصنيف الحالة الوظيفية للمستهدفات

الحالة الوظيفية للمستهدفات	تعمل لحسابها	تعمل لدى الغير	لا تعمل
عدد المشروعات	108	209	293
التوزيع النسبي للمشروعات	%18	%34	%48

جدول (6.9): تصنيف الحالة الاجتماعية للمستهدفات

الحالة الاجتماعية للمستهدفات	متزوجة	مطلقة	أرملة	غير متزوجة
عدد المشروعات	390	381	376	387
التوزيع النسبي للمشروعات	%25.4	%24.8	%24.5	%25.2

جدول (6.10): تصنيف الحالة الاقتصادية للمستهدفات

الحالة	فقيرة	متوسطة الدخل	صاحبة مشروع صغير	مرشده وموظفة زراعية	عاطلة عن العمل	مدير مشروع صغير أو مدير تنفيذي	راغبة في تحسين الدخل	سيدة أعمال	لديها نشاط قائم	مالكة حديقة ومواشي	غير محدد
عدد المشروعات	260	18	14	13	8	8	4	4	3	2	68
التوزيع النسبي للمشروعات	%65	%5	%4	%3	%2	%2	%1	%1	%0.7	%0.5	%17

جدول (6.11): حجم ونسب تمويل المشروعات الممسوحة التي تنفذها جهات حكومية

رقم استمارة	عدد	حجم التمويل	نسب التمويل				الجهة الممولة	الجهة المنفذة
			محلي حكومي أو	دولي	إقليمي	دائي / أو خاص قطاع أو		
22	1 2	6.720.000 ريال	64 %			36% ذاتي	وزارة التعليم الغني / والتدريب المهني	مركز "نعم" لتدريب المرأة
23	1	500.000 ريال				100% ذاتي	مركز "نعم" لتدريب المرأة	مركز "نعم" لتدريب المرأة
24	1	1.320.000 ريال	76 %			24% ذاتي	وزارة التعليم الغني + مركز نعم	مركز "نعم" لتدريب المرأة
25	1	5.120.000 ريال	100 %			+ ذاتي	وزارة التعليم الغني + مركز نعم	مركز "نعم" لتدريب المرأة
31	6	13.500.00 ريال	100 %				صندوق الإنتاج الزراعي والسمكي /وزارة الزراعة	إدارة تنمية المرأة الريفية / وزارة الزراعة
37	1	360.000 ريال	100 %				وزارة التعليم الغني والتدريب المهني	معهد التدريب المهني- التربية
19	2 1	285.000.0 ريال	89. %5	10.9 %			الحكومة + الاتحاد الأوروبي	الحكومة + جهات مختلفة
20	2 1	910.263.9 ريال	78 %		22 %		الحكومة + تمويل خارجي متنوع	البرنامج الوطني لتنمية المجتمع والأسر المنتجة (فترة بدء المشروع تتجاوز فترة المسح)
21	6	1.341.377 دولار	2% %	98 %		+ ذاتي	الأجنبية +الحكومة	مشروع إدماج المرأة في التنمية، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
33	1	6.000 دولار	33 %	67 %			منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) الحكومة	إدارة تنمية المرأة الريفية / وزارة الزراعة
34	1	5.000 دولار	40 %		60 %		المنظمة العربية للتنمية الزراعية	إدارة تنمية المرأة الريفية / وزارة

							الزراعة	+الحكومة
35	1	5.000 دولار	40 %		60 %		إدارة تنمية المرأة الريفيّة / وزارة الزراعة	المنظمة العربية للتنمية الزراعية +الحكومة
18	5	700.000 دولار		100 %			الإدارة العامة لتنمية المرأة العاملة / وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	منظمة العمل الدوليّة +الحكومة الهولندية
27	2	30.000.00 ريال		100 %			إدارة تنمية المرأة الريفيّة / وزارة الزراعة	المعونة الغذائية الفرنسية
28	2	10.000.00 ريال		100 %			إدارة تنمية المرأة الريفيّة / وزارة الزراعة	المعونة الغذائية الفرنسية (السفارة الفرنسية)
32	2	9.000 دولار			100 %		إدارة تنمية المرأة الريفيّة / وزارة الزراعة	المنظمة العربية للتنمية الزراعية

جدول (6.12) : حجم ونسب تمويل المشروعات المسموحة التي تنفذها جهات حكوميّة

رقم استمارة المسج	عدد المشروعات	حجم التمويل	نسب التمويل				الجهة الممولة	الجهة المنفذة
			محلي حكومي او	دولي	إقليمي	قطاع خاص / ذاتي او		
74	1	1.200.000 ريال سنوياً				100 %	مركز تنمية المرأة لفنون التراث	مركز تنمية المرأة لفنون التراث
75	1	1.000.000 ريال سنوياً				100 %	جمعية الإصلاح الاجتماعي الخيري	جمعية الإصلاح الاجتماعي الخيري
79	1	150.000 ريال سنوياً				100 %	جمعية الوحدة الخيرية - تعز	جمعية الوحدة الخيرية - تعز
84	1	70 - 80 ألف ريال سنوياً				100 %	جمعية الإشراف الاجتماعي الحرفية لتنمية المرأة	جمعية الإشراف الاجتماعي الحرفية لتنمية المرأة - تعز
85	1	240.000 ألف ريال سنوياً				100 %	جمعية الإنماء الاجتماعي الخيرية - تعز	جمعية الإنماء الاجتماعي الخيرية - تعز
86	1	150-120 ألف ريال سنوياً				100 %	جمعية الإنماء الاجتماعي الخيرية - تعز	جمعية الإنماء الاجتماعي الخيرية - تعز
88	1	45.000 ريال				100 %	الجمعية النسوية لرعاية وتأهيل المرأة والطفل	الجمعية النسوية لرعاية وتأهيل المرأة والطفل - صنعاء

91	1	150.000 ريال				100 %	جمعية أزال الاجتماعية الحرفية	جمعية أزال الاجتماعية الحرفية لتنمية المرأة - تعز
92	1	4.420.000 ريال سنويا				100 %	مؤسسة الصالح الاجتماعية للتنمية	مؤسسة الصالح الاجتماعية للتنمية
93	1	20-15 مليون ريال سنويا				100 %	الجمعية الخيرية لمجموعة شركات هائل سعيد	الجمعية الخيرية لمجموعة شركات هائل سعيد
94	3	4 مليون ريال سنويا				100 %	جمعية الإصلاح الاجتماعية الخيرية	جمعية الإصلاح الاجتماعية الخيرية
42	21	7.200.000 ريال	50 %			50 %	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل + اتحاد نساء اليمن	فروع اتحاد نساء اليمن
44	2	23.000.000 ريال	100 %				الصندوق الاجتماعي للتنمية	فرعي اتحاد نساء اليمن في زنجبار و جعار
46	11	6.236.370 ريال	100 %				الصندوق الاجتماعي للتنمية	الاتحاد التعاوني الزراعي (إدارة المرأة)
47	1	6283 دولار	100 %				الصندوق الاجتماعي للتنمية	الاتحاد التعاوني الزراعي (إدارة المرأة)
48	1	10949.560 ريال	100 %				الصندوق الاجتماعي للتنمية	الاتحاد التعاوني الزراعي (إدارة المرأة)
50	1	60.000.000 ريال	100 %				الصندوق الاجتماعي للتنمية	جمعية تنمية المرأة والطفل "سول"
52	1	2.860.000 ريال	100 %				الصندوق الاجتماعي للتنمية	جمعية تنمية المرأة والطفل "سول"
56 - 67	12	781.050 ريال				جزء ذاتي + ي عن الجدية	جمعية ذاتي + تمكين المرأة اقتصاديا	جمعية تمكين المرأة اقتصاديا (الجمعية تحصل على تمويل من السفارة الهولندية بدعم هذه الأنشطة)
69	5	48.000.000 ريال	100 %				الصندوق الاجتماعي للتنمية - صنعاء	جمعية تنمية الأسر - حيس
70	2	18.000.000 ريال	100 %				الصندوق الاجتماعي للتنمية - صنعاء	جمعية تنمية المرأة الخيرية - بيت الفقيه
73	1	3.000.000 ريال سنويا				100 %	الجمعية الخيرية لمجموعة شركات هائل سعيد	مركز تنمية المرأة لفنون التراث

13	9	235.000 يورو 58.750 يورو	20%	80%	-	الحكومة الألمانية عبر مؤسسات متخصصة عديدة، مثل GTZ وإيداس	اتحاد نساء اليمن، جمعيات منظمات أهلية متعددة
38	5	4.066.775 دولار	31%	69%	-	الحكومة + برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة (UNDP)	جمعيات التنمية وعددتها (52) جمعية
55	1	دعم عيني (أجهزة) 40+ ألف ريال شهريا	-	-	-	المؤسسة اليمنية للتنمية (YDF) (أجهزة)	جمعية تنمية المرأة والطفل (سول)
68	1	60 مليون ريال 120+ ألف دولار	73%	27%	-	الـصندوق الاجتماعي للتنمية (UNDP)	اتحاد نساء اليمن - فرع الحديدة
77	1	22.200 دولار منه 5400 ذاتي	-	76%	24%	السفارة الألمانية + المؤسسة اليمنية للتنمية + ذاتي	جمعية الامان لرعاية الكيفيات
80	1	1.270.000 ريال	91%	9%	-	منظمات دولية :السفارة البريطانية + المنظمة السويدية + الصندوق الاجتماعي	جمعية الزهراء الاجتماعية الحرفية لتنمية المرأة
81	1	850.000 ريال	93%	7%	-	الصندوق الاجتماعي + منظمات (DED) + ذاتي	جمعية حواء الحرفية الاجتماعية
83	1	2.300.000 ريال	80%	20%	-	نساء السفراء + دخل الجمعية	جمعية التحدي لرعاية المعاقات
87	1	140.000 ريال سنويا + دعم عيني	-	-	-	حرم السفير الاطالي + أمين العاصمة + وزارة الشؤون + الدعم الذاتي	الجمعية النسوية لتأهيل ورعاية المرأة والطفل
89	1	268.000 ريال	37%	48%	15%	الصندوق الاجتماعي للتنمية + حكومي + محلي + ذاتي	الجمعية الاجتماعية الحرفية للتنمية للمرأة (تعز)
90	1	248.000 ريال	-	52%	5% ذاتي 43% خاص	المشروع الألماني + الغرفة التجارية في تعز + ذاتي	جمعية العلماء الاجتماعية الحرفية - تعز
39	3	118.750.000 ريال	15%	85%	-	صندوق التنمية الاجتماعية + البنك اليمني + منظمة اليونيسيف + منظمة الفاو	فروع اتحاد نساء اليمن
40	9	200.500 دولار	20%	80%	-	اتحاد نساء اليمن + منظمة كير بدعم هولندي	فروع اتحاد نساء اليمن
41	4	60.000 ريال	20%	80%	-	منظمة كير بدعم هولندي	فروع اتحاد نساء اليمن
49	1	3.000 دولار + 150.000 ريال	21%	-	79%	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	الاتحاد التعاوني الزراعي (إدارة المرأة)

9	3	35.279 دولار		100%		الامانة العامة لمنظمة العون الانساني- السودان	منظمة العون الانساني + جمعيات محلية غير حكومية.
10	3	505 مليون ريال		100%		لجنة الإمارات	جمعيات خيرية أهلية
11	6			100%		لجنة الإمارات	جمعيات خيرية أهلية
12	4	244.937 دولار		100%		الحكومة اليابانية	4 منظمات + أهلية
43	5	2.602.200 ريال		100%		الامم المتحدة (منظمة اليونيسيف)	فرع الإتحاد في لودر
45	9	6.000 دولار		100%		الاصندوق الاجتماعي للتنمية	الإتحاد التعاوني الزراعي (إدارة المرأة)
51	1	4.763.700 ريال		100%		المنظمة اليابانية NICCO	جمعية تنمية المرأة والطفل (سول)
53	4	1.122.000 ريال		100%		البنك الدولي	جمعية تنمية المرأة والطفل (سول)
54	1	200.000 ريال		100%		الهلال الاحمر الاماراتي + لجنة الامارات الخيرية	جمعية تنمية المرأة والطفل (سول)
72	3	150.000 دولار		100%		برنامج الامم المتحدة الإنمائي UNDP	الجمعية الاجتماعية لتنمية المرأة - صنعاء
76	1	130.000 دولار في السنة		100%		جمعية أهلية + إقليمية + السفارة الأمريكية في صنعاء	جمعية الأمان لرعاية الكفيفات
78	3	31.000 دولار		100%		صندوق الامم المتحدة للسكان	جمعية الصدى النسوية
82	1	5.000 دولار		100%		البرنامج الكندي	جمعية التحدي لرعاية المعاقات

جدول (6.13) : حجم ونسب تمويل المشروعات الممسوحة التي تنفذها جهات إقليمية/دولية

عدد المشروعات	حجم التمويل	حكومي/محلي	دولي	إقليمي	دائي/أو قطاع خاص	الجهة الممولة	الجهة المنفذة
9	373.850 دولار	-	%100	--	--	حكومة النرويج	اليونيسيف
3	210 ألف \$+83 ألف ريال	-	%100	-	-	المنظمة الهولندية الخيرية	منظمة (كير) العالمية.
80	1.980.000 دولار	-	%100	-	-	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USIDA	منظمة (كير) العالمية.
15	000.360 دولار	-	%100	-	-	الحكومة الألمانية BMZ	منظمة كير العالمية
4	000.55 دولار	-	%100	-	-	السفارة البريطانية	منظمة كير العالمية
28	1 و000.200 دولار	-	%100	-	-	الإتحاد الأوربي EU	منظمة كير العالمية
1	1 و000.200 دولار	-	%100	-	-	الأمانة العامة لمنظمة العون الإنساني - السودان	منظمة العون الإنساني والتنمية.
2	23.519 دولار	-	%100	-	-	الأمانة العامة لمنظمة العون الإنساني - السودان	منظمة العون الإنساني.
1	3.000 دولار	-	%100	-	-	الإتحاد الأوربي + المؤسسة اليمنية للتنمية	المؤسسة اليمنية للتنمية.
2		-	%100	-	-	الحكومة الهولندية	الحكومة الهولندية.
13	1.000.000 دولار	-	%100	-	-	الحكومة الهولندية	الحكومة الهولندية.
2	5.500.000 يورو	%5	%95	-	-	محلي + دولي GTZ	الألمانية/ GTZ
1	15.734.120 ريال	%18	%28	-	-	برنامج المعونة الغذائية الفرنسي	برنامج المعونة الغذائية الفرنسي.
1	165.000 دولار 1.760.000 ريال	%5 و5	%94 و5	-	-	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - UNDP + ذاتي	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

القوائم

1. قائمة بالجهات الممولة للمشروعات التي شملها المسح

م	الجهات	ملاحظات
أولاً :جهات دولية		
1	البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة	UNDP
2	منظمة اليونيسيف	
3	منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)	
4	صندوق الأمم المتحدة للسكان	UNFPA
5	منظمة العمل الدولية	
6	البنك الدولي	
7	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	
8	الاتحاد الأوروبي	
9	الحكومة الهولندية	
10	الحكومة الألمانية، مشروعاتها:	DED- BMZ- GTZ
11	الحكومة الفرنسية/المعونة الغذائية الفرنسية	
12	حكومة النرويج	
13	برنامج التنمية الكندية باليمن	
14	المنظمة اليابانية	NICCO
15	منظمة أوكسفام "بريطانيا"	
16	منظمة كير العالمية	
17	المنظمة السويدية "رادا بارني"	
18	المنظمة الهولندية الخيرية	
ثانياً : السفارات		
19	السفارة البريطانية	
20	السفارة الهولندية	
م		
الجهات		
ملاحظات		
21	السفارة اليابانية	
22	السفارة الأمريكية	
24	السفارة الفرنسية	
25	المؤسسة اليمنية للتنمية	منظمة مسجلة في بريطانيا، وتعمل في اليمن
26	جمعية نساء السفراء - صنعاء	
27	حرم السفير الإيطالي	
ثالثاً :جهات إقليمية		
1	صندوق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لجامعة الدول العربية	
2	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	
3	صندوق التنمية الكويتي	
4	سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة (الجمعية الخيرية)	

	للشارقة)	
5	لجنة الإمارات الخيرية	
6	الهلال الأحمر الإماراتي	
7	الأمانة العامة لمنظمة العون الإنساني - السوداني	
رابعاً: جهات حكومية		
1	وزارة الزراعة	
2	صندوق الإنتاج الزراعي والسمكي	
3	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	
4	الصندوق الاجتماعي للتنمية	
5	صندوق الرعاية الاجتماعية	
6	وزارة التجارة والصناعة	
7	وزارة التعليم الفني والتدريب المهني	
8	مركز نغم لتدريب وتأهيل المرأة	
م	الجهات	ملاحظات
9	أمانة العاصمة	
خامساً: جهات غير حكومية		
1	الجمعية الخيرية لمجموعة شركات هائل سعيد انعم (قطاع خاص)	
2	الغرفة التجارية بتعز	
3	اتحاد نساء اليمن	
4	الاتحاد التعاوني الزراعي	
5	جمعية تمكين المرأة اقتصادياً	
6	جمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية	
7	مركز تنمية المرأة لفنون التراث	
8	جمعية الوحدة الخيرية - تعز	
9	جمعية الإشراف الاجتماعية الحرفية لتنمية المرأة - تعز	
10	جمعية الإخاء الاجتماعية الخيرية - الشماليين - تعز	
11	الجمعية النسوية لتأهيل ورعاية المرأة والطفل - صنعاء	
12	جمعية أزال الاجتماعية الحرفية - تعز	
13	مؤسسة الصالح الاجتماعية للتنمية - صنعاء	

2. قائمة بالجهات المنفذة للمشروعات التي شملها المسح

م	اسم الجهة المنفذة	عدد المشروعات المنفذة
أولا: جهات دولية وإقليمية		
1	منظمة اليونيسيف	9
2	منظمة كير العالمية	130
3	منظمة العون الإنساني والتنمية	3
4	المؤسسة اليمينية للتنمية	1
5	الحكومة الألمانية ومنظماتها	2
6	الحكومة الهولندية	15
7	الحكومة الفرنسية	1
8	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	1
	الإجمالي	162
ثانيا: جهات حكومية		
1	الإدارة العامة لتنمية المرأة بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	5
2	صندوق الرعاية الاجتماعية ومعه جهات مختلفة	21
3	البرنامج الوطني لتنمية المجتمع والأسر المنتجة	21
4	مشروع إدماج المرأة في التنمية بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	6
5	مركز نظم لتدريب المرأة، وزارة التعليم الفني والتدريب المهني	15
6	إدارات تنمية المرأة الريفية، وزارة الزراعة	16
7	معهد التدريب المهني - التربة - وزارة التعليم الفني والتدريب المهني	1
	الإجمالي	85
ثالثا: جهات غير حكومية :		
1	اتحاد نساء اليمن / المكتب التنفيذي والفروع في جميع المحافظات	49
2	الاتحاد التعاوني الزراعي " إدارة المرأة "	23
م	اسم الجهة المنفذة	عدد المشروعات المنفذة
3	جمعية تنمية المرأة والطفل " سول "	9
4	جمعية تمكين المرأة اقتصاديا	12
5	جمعية تنمية الأسرة - حيس	5
6	جمعية تنمية المرأة - بيت الفقيه	2
7	الجمعية الاجتماعية لتنمية الأسرة - صنعاء	3
8	مركز تنمية المرأة لفنون التراث- صنعاء	2
9	جمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية	4
10	جمعية الأمان لرعاية الكفيفات- صنعاء	2
11	جمعية الصدى النسوية - صنعاء	3

12	جمعية الوحدة الخيرية - تعز	1
13	جمعية الزهراء الاجتماعية الحرفية لتنمية المرأة- المخاء - تعز	1
14	جمعية حواء الحرفية الاجتماعية - تعز	1
15	جمعية التحدي لرعاية المعاقات - صنعاء	2
16	جمعية الإشراف الاجتماعية الحرفية لتنمية المرأة - تعز	1
17	جمعية الإخاء الاجتماعية الخيرية - الشمايتين - تعز	2
18	الجمعية النسوية لتأهيل ورعاية المرأة والطفل - صنعاء	2
19	الجمعية الاجتماعية الحرفية لتنمية المرأة - تعز	1
20	جمعية العصماء الاجتماعية الحرفية - تعز	1
21	جمعية ازال الاجتماعية الحرفية لتنمية المرأة - تعز	1
22	مؤسسة الصالح الاجتماعية للتنمية	1
23	الجمعية الخيرية لمجموعة شركات هائل سعيد انعم	1
24	جمعية الملاحم الخيرية	1
25	جمعية أبناء موزع الخيرية	1
26	المجلس المحلي في حبش - اب	1
27	جمعيات أهلية في مناطق احور، صعده، وادعة	3
م	اسم الجهة المنفذة	عدد المشروعات المنفذة
28	جمعيات أهلية في: إب، عدن، تعز، حضرموت، صنعاء، العاصمة	6
29	جمعيات أهلية في المحافظات: عدن، لحج، أبين، الضالع، البيضاء، حضرموت	6
30	(52) جمعية تنمية أهلية في مناطق: غيل بن يمين، المخاء، خميس بني سعد، السوادية، عدن	5
31	جمعيات خيرية أهلية في حضرموت، العاصمة بني ظبيان	3
الإجمالي		155

3. أسعار الصرف لأهم العملات الأجنبية مقابل الريال اليمني

السنوات	الدولار الأمريكي	اليورو
1998	135.9	-
1999	156.4	166.8
2000	165.5	153
2001	173.3	153.5
2002	178.9	186.8
2003	184.3	230.4
2004	185.8	253.6

المصدر : التطورات النقدية والمصرفية، ابريل 2005، العدد الرابع، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، البنك المركزي اليمني، صنعاء.